



الرئيس	السيد (تشاد)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي السيد تشوركين
	الأرجنتين السيد أويارتالبال
	الأردن السيد الحمود
	أستراليا السيد غومبو
	جمهورية كوريا السيد أوه جون
	رواندا السيد مانزي
	شيلي السيد باروس ميليت
	الصين السيد ليو جياي
	فرنسا السيد بيرتو
	لكسمبرغ السيد مايس
	ليتوانيا السيدة ياكبوني
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيد تاثام
	نيجيريا السيد لارو
	الولايات المتحدة الأمريكية السيد كلاين

جدول الأعمال

قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨) و ١٢٣٩ (١٩٩٩) و ١٢٤٤ (١٩٩٩)

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2014/773)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التوصيات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



افتتحت الجلسة الساعة ١٥|٠٥.

أعطي الكلمة الآن للسيد فريد ظريف.

إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال.

قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨)، ١١٩٩ (١٩٩٨)، ١٢٠٣ (١٩٩٨)، ١٢٣٩ (١٩٩٩)، و ١٢٤٤ (١٩٩٩)

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2014/773)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل صربيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

بالتأييد عن المجلس، أرحب بدولة السيد ألكسندر فوتشيتش، رئيس وزراء جمهورية صربيا، وأطلب إلى موظف المراسم أن يصطحبه إلى مقعده على طاولة المجلس.

اصطحب السيد فوتشيتش، رئيس وزراء جمهورية صربيا، إلى مقعد على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد فريد ظريف، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد هاشم ثاتشي إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2014/773، وهي تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

السيد ظريف (تكلم بالإنكليزية): قبل ستة أشهر تقريبا، جرت انتخابات تشريعية في كوسوفو بتاريخ ٨ حزيران/يونيه، شهدت مشاركة سياسية جريئة من بلديات شمال كوسوفو ذات الغالبية الصربية، وبات من المتوقع الآن تشكيل برلمان كوسوفو وحكومة كوسوفو رسميا في الأيام المقبلة. وفي ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، توصل حزب كوسوفو الديمقراطي برئاسة السيد هاشم ثاتشي، الحاضر معنا في هذه القاعة اليوم لتمثيل مؤسسات كوسوفو، ورابطة كوسوفو الديمقراطية، برئاسة السيد عيسى مصطفى، إلى اتفاق على تقاسم السلطة من حيث المبدأ. وهذا الحل التوفيقى بين أكبر حزبين سياسيين في كوسوفو استبعد الأحزاب الأخرى التي شكلت سابقا كتلة واحدة بعد الانتخابات. ويُجري الحزبان الآن مفاوضات بشأن هيكل الحكومة الجديدة وبرنامجهما بمشاركة صرب كوسوفو وطوائف أخرى، بغية عودة انعقاد برلمان كوسوفو. وقد أدت الرئيسة جاهجاغورا رئيسيا في هذا الصدد، من خلال التعامل مع زعماء الأحزاب السياسية، بهدف التشجيع على التوصل إلى حل.

وأحث قادة كوسوفو السياسيين على إتمام عملية تشكيل الحكومة والمؤسسات الجديدة، وتركيز جهودهم على إرساء الحكم الرشيد. ومن الحتمي أيضاً أن تسود روح جامعة وشعور بالمسؤولية الجماعية في هذه المرحلة الدقيقة.

لقد ألحق تأخير الأشهر الستة الضرر بكوسوفو وأدى إلى استياء شعبي متزايد من القادة السياسيين وإلى تأخيرات إضافية في إجراء الإصلاحات المؤسسية الملحة واستئناف الحوار السياسي مع بلغراد بتيسير من الاتحاد الأوروبي. لكنّ الاجتماعات التقنية تواصلت في غضون ذلك برعاية الاتحاد الأوروبي، وأشار مع التقدير إلى الجهود الدؤوبة التي تبذلها الأفرقة التقنية لبلغراد وبريشينا وأرحب بما توصلت إليه من

تبقى حماية التراث الديني والثقافي في كوسوفو مسألة وشاغلاً مطروحين. وإنني أرحب بالتعاون بين السلطات المحلية وقوة الأمن الدولية في كوسوفو في التصدي للبناء غير المشروع في منطقة الحماية الخاصة المحيطة بموقع دير فيسوكي ديتشاني المدرج على قائمة منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) للتراث العالمي. وحالات رسم شعارات مسيئة في محيط الدير في مطلع تشرين الأول/أكتوبر مؤشر واضح على أنه يجب مواصلة وتعزيز جهود المصالحة ميدانياً. وفي هذا الصدد، أشير مع التقدير إلى الإدانة الفورية والشديدة لهذه الحوادث من قِبَل الرئيسة ييجي آغا وغيرها من قادة بريشتينا، فضلاً عن إدانات ممثلي الطوائف الدينية الأخرى في كوسوفو.

ومما يتلج صدورنا أيضاً التطورات الأخيرة التي تجسّد حدوث تحسن في التفاعلات المجتمعية والدينية. فقد تبادل أعضاء من الطائفة الإسلامية في كوسوفو ورجال دين من الكنيسة الأرثوذكسية الصربية في دير فيسوكي ديتشاني الزيارات، وأكدوا علانية أهمية الحوار لتعزيز التسامح الديني في كوسوفو. وبالإضافة إلى ذلك، حضر في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر وفد من الطائفة الإسلامية في كوسوفو قدّاس يوم القديس الراعي في الدير، حيث وجّه بطريك الكنيسة الأرثوذكسية الصربية رسائل تسامح وناشد جميع الأشخاص المشردين من صرب كوسوفو أن يعودوا. وأشار أيضاً إلى زيارة قام بها إلى الدير ٣٢ طالباً من مدارس كوسوفو الألبانية الابتدائية والثانوية في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر في إطار مشروع توعية تنفذه منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لتعزيز الحفاظ على التراث الثقافي بين الشباب. وهذه المبادرات حيوية لغرس الاحترام والتقدير المتبادلين لقيمة التراث الثقافي لدى جميع الطوائف في كوسوفو.

إنّ وتيرة عودة الأشخاص المشردين وإعادة إدماجهم لا تزال بطيئة. والمسألة تمثل مصدر قلق واسع لأصحاب المصلحة

اتفاقات، والتي تعزز تنفيذ اتفاقات تمّ التوصل إليها سابقاً بشأن الطاقة والإدارة المتكاملة لنقاط العبور وحرية التنقل. وأودّ أيضاً تسليط الضوء على الترتيبات الجديدة التي اتّفق عليها بين بلغراد وبريشتينا بشأن إدارة الزيارات الرسمية والتي دخلت حيز التنفيذ في ١ كانون الأول/ديسمبر، بوصفها مؤشراً على استمرار التقدم. لكنني أؤكد أنه يتعين توليد زخم جديد واستئناف الاجتماعات الرفيعة المستوى في أقرب وقت ممكن، بحيث يستطيع كلا الجانبين الوفاء بوعد هذه العملية والاستفادة من الفرص التي تتيحها عملية التكامل مع الاتحاد الأوروبي.

وأرحّب بالتعاون والتنسيق اللذين أظهرتهما الهياكل البلدية العاملة في شمال كوسوفو أثناء تحضير الميزانيات البلدية لعام ٢٠١٥، على الرغم من تعقيد الهيكل البلدي الحالي في البلديات الشمالية. وأنا واثق بأن جميع الأطراف مقتنعة الآن بقيمة الحوار على المستوى المحلي لتوفير حكم أفضل. وقد حان الوقت لحلّ المسائل المتعلقة بالبناء في ضاحية كروي إي فيتاكوت/بردياني المختلطة عرقياً في شمال ميتروفيتسا عبر خطوات متّفق عليها. ومن الضروري أيضاً الحفاظ على الزخم تجاه تحقيق التكامل الإداري للبلديات الأربع في شمال كوسوفو. وفي هذا السياق، لا يزال من المهم للغاية المضي قدماً في إنشاء جمعية/رابطة للبلديات ذات الأغلبية الصربية، انسجاماً مع اتفاق ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣.

وأحیی شرطة كوسوفو وهيئاتها الأمنية على إسهامها في احتواء التطرف عبر الوطني المقترن بالعنف. فقد أعقب العمليات التي نفذتها الشرطة في صيف هذا العام مزيد من التحقيقات والاعتقالات في الشهور اللاحقة. وأشار أيضاً إلى التوجيه المسؤول المستمر بشأن هذه المسائل الحساسة المقدم من الطائفة الإسلامية وقادتها في كوسوفو، فضلاً عن الموقف العلني للقادة الدينيين والعلمانيين الآخرين، والذين يجمعون على إدانة التطرف.

مستقلاً لاستعراض تنفيذ ولاية بعثة الاتحاد الأوروبي مع التركيز على معالجة ادّعاءات الفساد. وأودّ أن أوكد أنه بصرف النظر عن التخمينات، ينبغي ألا يكون هناك أيّ مجال للتشكيك في سلامة مبادئ سيادة القانون لدى الاتحاد الأوروبي أو أهميتها المحورية حقاً للتقدم في كوسوفو مستقبلاً. وفي الوقت نفسه، يبقى أيضاً أداء فرقة العمل الخاصة المعنية بالتحقيق التابعة للاتحاد الأوروبي أساسياً لعملية العدالة والمصالحة في كوسوفو. وأحثّ جمعية كوسوفو، حالما يكتمل تشكيلها، على إيلاء الأولوية لاعتماد التشريع المطلوب بحيث يمكن لمحكمة متخصصة أن تباشر العمل في مطلع السنة المقبلة وتبدأ النظر في القضايا التي ستُعرض عليها بغية سرعة متابعة الأعمال التي تنفّذها فرقة العمل.

وفي ما يتعلق بالتطورات الإقليمية، أظهرت الحوادث ذات الدوافع العرقية التي وقعت في أجزاء مختلفة من غرب البلقان، في أعقاب عدم استكمال مباراة في كرة القدم بين ألبانيا وصربيا في بلغراد في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، أنه يجب على السلطات والجمهور على السواء التصرف بمسؤولية لكي لا يُعكس اتجاه الزخم نحو تعزيز التعاون الإقليمي. وعلى الرغم من الحوادث، مثلت زيارة رئيس الوزراء الألباني إلى صربيا في تشرين الثاني/نوفمبر، وهي الأولى من نوعها منذ ٦٨ عاماً، خطوة طيبة في الاتجاه الصحيح.

كما ينطوي البيان الوزاري المشترك الذي أصدره المشاركون على أمل في تحقيق التنمية الاقتصادية التي تمس إليها الحاجة في غرب البلقان.

وفي الختام، أود أن أعرب عن تقديري العميق لجميع أعضاء المجلس على استمرارهم في الحوار مع الطرفين، ولا سيما في ضوء العديد من المسائل الملحة الأخرى التي تتطلب اهتمام المجلس. وسوف تواصل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو العمل بشكل وثيق مع الشركاء المحليين

المحليين والدوليين على السواء. وفي ضوء هذه المسألة، أشير إلى مبادرة المكتب الصربي لكوسوفو وميتوهيا الخاصة بتشكيل هيئة تشاورية جديدة تضم وزير شؤون الطوائف والعودة في كوسوفو، فضلاً عن الأمم المتحدة ومنظمات دولية أخرى. لكن استمرار وقوع حوادث أمنية تضر بالعائدين وممتلكاتهم لا يمكن أن يؤدي إلا إلى تفويض الثقة. وإنني أرحب بالإدانة الفورية والواضحة لهذه الحوادث من قِبَل مؤسسات بريشتينا المعنية. ومن الحتمي أن تُظهر السلطات المحلية والمركزية على السواء إرادة سياسية أكبر في التصدي بفعالية للمسائل الأكثر إثارة لقلق العائدين الحاليين والمحتملين.

وفي ما يتعلق بالتقدم المُحرز في عملية تحديد مصائر الأشخاص الذين لا يزالون مفقودين منذ صراع عامي ١٩٩٨-١٩٩٩ وتداعياته، أرحب بالانتهاء من إعادة الرفات التي عُثر عليها في محجر رودنيتسا، في بلدية راشكا التابعة لصربيا، إلى الوطن. وأشيد بالالتزام والكفاءة المهنية لأفرقة خبراء بلغراد وبريشتينا على السواء، التي نفّذت هذه العملية الدقيقة بدون تسييس. وأحثّ الجانبين على إظهار إرادة سياسية أكبر وعلى أن يكونا أكثر استباقاً في معالجة قضايا الأشخاص الذين لا يزالون مفقودين للتخفيف من الألم الرهيب الذي تعانیه أسرهم وللإسهام في تعزيز المصالحة، ليتسنى بالتالي إسدال الستار على ذلك الفصل المؤلم.

كما يعلم المجلس، فإنّ ادّعاءات الفساد التي طالت مؤخراً أعضاء حاليين وسابقين في بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو تحظى بقدر كبير من اهتمام الجمهور ووسائل الإعلام. وقد أكد الرئيس الجديد للبعثة، السفير غابرييل ميوتشي، أن التحقيقات في الادعاءات كانت ولا تزال مستمرة منذ عام ٢٠١٣. وفي ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، عيّنت الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي المعنية بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، السيدة فيديريكا موغريني، خبيراً

إن جميع الحاضرين في هذا المحفل يعرفون جيداً أهمية كوسوفو وميتوهيا بالنسبة لبلدي وجميع مواطنيها، فضلاً عن الاهتمام الذي توليه جمهورية صربيا للتطورات في إقليمها الجنوبي الذي تديره بعثة الأمم المتحدة. بموجب قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩). والتزامنا الصادق والطويل الأجل في التوصل إلى حل سلمي للصراع في كوسوفو وميتوهيا يعرفه جميع أعضاء المجتمع الدولي، سواء الذين يشاطرون آراءنا بشأن وضع كوسوفو وميتوهيا أو الذين يعتقدون خلاف ذلك. وأعتقد أن جميع أعضاء المجلس يدركون بنفس القدر العزيمة في الخطوات التي اتخذتها جمهورية صربيا في الآونة الأخيرة لإعطاء زخم للمصالحة بين الأشخاص الذين يعيشون في كوسوفو وتحسين الظروف المعيشية لجميع سكانها على حد سواء: من الألبان والصرب والغوراني والروما وأبناء الطوائف الأخرى من غير الأغلبية.

وترحب صربيا بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة وبعثتها، والاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي وبجودها في كوسوفو وميتوهيا، وبقوة كوسوفو (القوة الأمنية الدولية في كوسوفو وميتوهيا)، فضلاً عن الجهود التي تبذلها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا الرامية إلى تحقيق نفس الأهداف: وهي المصالحة والتقدم الاقتصادي والأمن لجميع سكان كوسوفو وميتوهيا.

وصربيا تثق بالأمم المتحدة. فلولا وجود بعثة الأمم المتحدة، لكان العالم يفتقر إلى الكثير من البيانات عن الأحداث التي تقع في كوسوفو وميتوهيا. ونحن نحبي الأنشطة التي يضطلع بها الأمين العام بان كي - مون والسيد فريد ظريف، رئيس بعثة الأمم المتحدة، الذي قدم تقريراً عن بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو للفترة الممتدة من ١٦ تموز/يوليه إلى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر (S/2014/773).

ويعلم أعضاء المجلس أن بلغراد تقف موقفاً حازماً يتمثل بعدم الاعتراف بانفصال كوسوفو وميتوهيا وإعلانها الذاتي

والدوليين وفقاً لولايتها، مما يساعد على استمرار التقدم المحرز حتى الآن والمضي به قدماً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد ظريف على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد فوتشيتش.

السيد فوتشيتش (صربيا) (تكلم بالإنكليزية): أولاً وقبل كل شيء، يشرفني جداً أن أكون هنا. أشكر المجلس على إتاحة الفرصة لي لعرض وجهة نظر جمهورية صربيا عن الحالة والأحداث التي وقعت في كوسوفو وميتوهيا في الفترة من تموز/يوليه إلى تشرين الأول/أكتوبر.

وصربيا تريد، أكثر من أي شيء آخر، تحقيق الاستقرار - السياسي والاقتصادي - في منطقة غرب البلقان بأسرها. وهذا هو الشرط من أجل بقاء وتقدم بلدنا صربيا، وكذلك جميع البلدان الأخرى. ولهذا السبب بالذات، تعرب صربيا عن التزامها بالسلم والحياة، وقد شرعت، بشكل مستقل ودون ضغوط من الخارج، بإصلاحات صعبة وشاملة تهدف إلى تحقيق اقتصاد أفضل وأكثر قدرة على التنافس وجعل المواطن أغنى وأكثر حرية.

ونحن لا نخترع المشاكل خارج حدود بلدنا؛ ونحن لا نثير التوترات القومية في المنطقة، لأن لدينا ما يكفي من الشجاعة لمواجهة مشاكلنا وحلها بشجاعة. وبالتالي، بقيت صربيا بعيدة عن النزاعات في المنطقة - حتى الشفوية منها - حيث إن السياسيين الضعفاء وغير المسؤولين هم وحدهم الذين ينكأون جروح الماضي ذات الطابع القومي ويخلطون المسائل، كلما واجهتهم مشاكل داخلية، مما يأخذ المنطقة إلى الوراء. ونحن ليس لنا أي دخل في ذلك، ونحن لسنا ضعفاء بسببه. بل على العكس، إنه دليل على قوتنا، وتفكيرنا الاستراتيجي على المدى الطويل.

والدعم. ونحن نفعل ذلك في المقام الأول لأن رغبتنا في تحقيق السلام والتعاون في منطقة البلقان بأسرها هي السبيل الوحيد إلى جعل تلك المنطقة جزءاً من أوروبا على قدم المساواة على نحو يضمن أن منطقة البلقان لا تختلف بأي شكل من الأشكال عن بقية أنحاء أوروبا. ونحن نفعل ذلك أيضاً حين نبين مراراً وتكراراً، أن الصراعات التي امتدت لقرون والخلافات العميقة والمواقف المتعارضة تماماً، لا يتعين أن تعرقل الحوار والتوصل إلى الحلول. ونحن لسنا بحاجة سوى لتعزيز الحوار والتوصل إلى الحلول بوصف ذلك أسمى قيمنا وأهم هدف. وذلك بالضبط ما قامت به هذه الحكومة الصربية.

إن التقرير عادي لكنها غير روتيني بالنسبة لجمهورية صربيا. ويجب أن لا يعني أن تقديم الوثيقة بانتظام أنها وضعت بسهولة. ولذلك، فإننا مقتنعون بأن واضعي التقرير قد وضعوه باهتمام خاص، مدركين جيداً لأهميته بالنسبة للناس في المنطقة، ولجمهورية صربيا والمناطق المحيطة بها. وقد قرأنا التقرير بعناية، ليس لإيجاد أخطاء فيه بشكل كيدي، ولكن لتقديم مقترحات لتحسين الحالة في الإقليم، مع أخذ التقرير في الاعتبار. التقرير المهم بالنسبة لنا؛ ويلقى أذانا صاغية من العالم بأسره اليوم، في الوقت الذي يتطلع صرب كوسوفو وميتوهيا إليه، كما يتطلعون لاستجابتنا، من أجل تأكيد مطالبهم العادلة. ولذلك، أود أن أتطرق إلى عدد من المسائل التي أثّرت في الوثيقة.

وكما هو مذكور في الجزء التمهيدي من التقرير أنه "لا تزال أولويات البعثة تتمثل في تعزيز الأمن والاستقرار واحترام حقوق الإنسان" (S/2014/773، الفقرة ٢) في كوسوفو وميتوهيا. حسناً، إذا كانت المجالات المذكورة على ما يرام، فإنها لن تكون من الأولويات. ولكن، للأسف، لم يتم تهيئة حتى الشروط المسبقة الأساسية للحياة الطبيعية في كوسوفو وميتوهيا، حيث إن مجلس الأمن يحتاج اليوم، بعد أكثر من ١٥

كدولة، الذي نفذ بالقوة بما يتنافى مع القانون الدولي. ومع ذلك، لا يشكل هذا الموقف الحازم عقبة أمام المفاوضات أو الاتصالات الحيوية الجارية اليوم مع بريشتينا أكثر من أي وقت مضى. وذلك لأن بلغراد، حكومة جمهورية صربيا، تريد السلام والاستقرار في المنطقة بأسرها؛ وترغب في الحوار والتوصل إلى حل، وكذلك في حرية انتقال الأشخاص والسلع وانتشار الأفكار الإيجابية غير المسبوقة في جميع أنحاء الإقليم.

ولذا، فمن الصواب القول بأن الجهود التي نبذلها - نهج صربيا الجديد والإيجابي تجاه المسائل الصعبة في البلقان - يعمل على تخفيف حدة التوتر في المنطقة، حيث هناك خوف أقل فيما بين الجيران، ومزيد من القبول للمبادرات القادمة من صربيا. وقد أثبتنا بأفعالنا أننا نريد السلام، أكثر من أي أمر آخر كأساس للتنمية في منطقة البلقان. إننا نريد صربيا منظمة تحيا حياة طبيعية وكريمة، ندرك تماماً بأن ذلك لا يمكن أن يتحقق إلا في بيئة من هذا القبيل.

وبالمثل، فإننا نعلم أن الحوار هو السبيل الوحيد لتحقيق هذا الهدف، وسوف نبذل كل ما نستطيع لضمان أن يستمر حسب الطريقة التي شجعت عليها صربيا باتخاذ قرارات من شأنها أن تحسن حياة الناس في كوسوفو وميتوهيا. ومن المؤكد أن ذلك لن يجمع صربيا من مواصلة الإصرار على موقفها بأن إعلان استقلال كوسوفو وميتوهيا هو أمر غير قانوني؛ ومع ذلك، وربما للمرة الأولى منذ سنوات عديدة، لا يشكل موقف حكومة صربيا عائقاً أمام الحياة في المنطقة. بل على العكس، فنحن حريصون على تلك الحياة، ونضعها قبل أي مصلحة أخرى. وفي الوقت نفسه، فهو يتيح لنا الحق في أن نطالب لل صرب في كوسوفو وميتوهيا بالضبط ما نريده للألبان: إمكانية العيش والعمل والأمان والتواصل والتنقل بشكل طبيعي.

ولذلك، نعتقد أن كل ما فعلت صربيا في العامين الماضيين من أجل نشر وتعزيز تلك المواقف، جدير بالاهتمام والاعتراف

في الأمم المتحدة أن يقدم تقريرا عن محنة ومأزق تلك المدن والقرى الصربية إلى العالم. وهذا هو السبب في أنه ينبغي لتقارير بعثة الأمم المتحدة المنتظمة أن تركز باهتمام خاص على الوقائع القاسية التي يعيش في ظلها الصرب في جنوب نهر إيبار.

ويجب علينا - ونحن نريد - أن ندافع عن حقهم في الحياة، وحقهم في العمل، وفي التنقل بحرية، وفي أن يكونوا أحرارا، وفي أن يلتحقوا بالمدارس، وأن يتلقوا العلاج الطبي، وأن يتمكنوا من حماية أنفسهم.

ولتلك الأسباب على وجه الحدي لا يمكن لأي أحد أن يتكلم عن مغالاة في الوطنية الصربية أو قيام جمهورية صربسكا جديدة أو تطوعات للهيمنة اليوم. إن الحق في الحياة حق عالمي ولا يمكن المساس به. ولصربيا، بدورها، الحق في القتال من أجل استيفاء هذا الحق. وتزداد أهمية هذا الأمر إذ أن صربيا، هذه المرة، لا تطلب لشعبها أي شيء لا ترغب هي في إعطائه للشعوب الأخرى. فالحياة، باعتبارها أساس، تستدعي حولا مثل هذا، لأننا، في نهاية المطاف، منحنا الحياة لحفظها وحمايتها واحترامها - حياتنا وحياتنا الشعوب الأخرى. وقررت صربيا وحكومتها بصورة لا لبس فيها أن تحترم حياة الجميع في كوسوفو وميتوهيا وهي تطلب أن يشمل مصطلح "حياة الجميع" أرواح الصرب في كوسوفو وميتوهيا أيضا.

ولذلك السبب اليوم، نحن ننتظر ونسعى للتوصل إلى حل لعقدة كوسوفو، وليس هناك أي شيء نخجل منه ولا يوجد أي سبب يدعونا إلى الاستجابة لجميع الشروط التي حددت، سرا أو علنا، بأية طريقة سوى الطريقة التي استجبنا بها بالفعل. وذلك لأننا، من خلال موقفنا وبرنامنا، قمنا على وجه الدقة بكل الأمور التي طلب منا العالم أن نقوم بها خلال السنوات. فقد طبعنا علاقاتنا من بريشتينا. ونحن نتكلم مع بريشتينا. ونسعى للتوصل إلى حلول مشتركة مع بريشتينا. ونحترم

عاما على وصول الوجود الدولي، إلى مناقشة الطريقة التي يمكن بها في المقام الأول ضمان الأحوال المعيشية الأساسية للصرب وغيرهم من غير الألبان في كوسوفو وميتوهيا. ولذلك، نحن نرى أنه ينبغي الاستمرار في تعزيز دور البعثة في مجال الصلاحيات الحالية للبعثة، في حين أن إضعاف الدور الذي عهد إليها من شأنه أن يقلل من قدرتها على تنفيذ ولايتها، ولا سيما في المجالات ذات الأهمية البالغة بالنسبة للصرب والآخرين من غير الألبان الذين يعيشون في كوسوفو وميتوهيا.

كما يجب ألا نغفل أهمية الثقة التي وضعها السكان الصرب والآخرين من غير الألبان بكوسوفو في بعثة الأمم المتحدة. إن الثقة تؤكد الحاجة إلى المزيد من الوجود والمشاركة الفعاليين والواضحين للبعثة في كوسوفو وميتوهيا. اليوم، وفي العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، لا يزال هناك أشخاص في جزء من أوروبا لا يستطيعون أن يرفعوا حقولهم أو يرتادو ويصلوا في أماكن عبادتهم دون خوف، وفي الوقت نفسه يذهب أطفالهم إلى المدارس في خوف. أن تلك الصورة القائمة لهزيمة للحضارة الحديثة، وللأسف، فهذه الصورة تمثل حدثا يوميا في حياة العديد من الصرب وغير الألبان في كوسوفو وميتوهيا.

بالإضافة إلى ما يسمى بشمال كوسوفو، التي كان قد أشير إليها منفردة في وقت من الأوقات على أنها منطقة منفصلة للرصد، ينبغي أيضا إيلاء الاهتمام وفقا للأولويات الأساسية لبعثة الأمم المتحدة لأمو مثل تعزيز "الأمن والاستقرار واحترام حقوق الإنسان"، وحياتنا الصرب، والعديد من الصعوبات التي يواجهونها يوميا في ما يسمى المنطقة الواقعة جنوب نهر إيبار وفي أجزاء أخرى من كوسوفو وميتوهيا.

إن حياة الصرب في الجيوب هادئة في جميع أرجاء الإقليم زمتراضعة وشاقة؛ إنهم يعيشون اليوم في أحياء الأقليات، مما يجلب العار أوروبا والعالم. وهذا أمر معروف لجميع أفراد البعثة الذين زاروا تلك الأحياء، ومن واجب كل موظف صالح

وأيضاً، حضر عدد من كبار الموظفين من مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة مؤتمرات إقليمية هامة ومناسبات أخرى في بلغراد خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

ونشعر بالأسف لعدم إحراز تقدم في تنفيذ الجزء الرئيسي لاتفاق بروكسل المتصل بإنشاء جماعة البلديات الصربية في كوسوفو وميتوهيا. وقبيل حل البرلمان في بريشتينا، لم تجر أي تحضيرات لوضع إطار قانوني للتنفيذ الفعال لاختصاصات الجماعة في المستقبل في مجال التنمية الاقتصادية، والتعليم، والصحة، والتخطيط الريفي والحضري في منطقة الجماعة، على النحو المنصوص عليه في المادة ٤ من اتفاق بروكسل. ووضع فريق الإدارة التابع للجماعة، من جانبه، مشروع نظام أساسي للجماعة وهو مستعد لإرساله إلى اللجنة المعنية بتنفيذ اتفاق بروكسل.

وأود أن أبرز في هذا السياق المشكلة المتعلقة بإدماج ٣٠ من الأفراد السابقين لوزارة الداخلية في جمهورية صربيا المنحدرين من كوسوفو وميتوهيا في دائرة شرطة كوسوفو في بلديات شمال كوسوفو وميتوهيا. وبالرغم من أن حكومة جمهورية صربيا نفذت بشكل كامل الاتفاقات ذات الصلة وأنهت خدمتهم، فإن هؤلاء الأفراد لم يبلغوا بمركز طلباتهم، ناهيك عن قبولهم أو إدماجهم الكامل في دائرة شرطة كوسوفو. وبالمثل، فإن إدماج الموظفين الإداريين السابقين في وزارة الداخلية ورجال الإطفاء لم يبدأ أيضاً.

ولا يمكن لجمهورية صربيا أن تقبل جزء التقرير المتصل بشمال كوسوفو وميتوهيا الذي عرضت فيه الحالة في محلية برديان، في كوسوفسكا ميتروفيتشا الشمالية، بطريقة مجزأة وبالتالي غير دقيقة. ومن دواعي خيبة الأمل لبلدي أن ذلك الجزء من التقرير خلا من التطرق للمشكلة الأساسية في المنطقة، وهي حقيقة أنه من خلال اغتصاب الأرض والبناء بشكل غير قانوني، لا يزال ألبان كوسوفو وميتوهيا يمارسون الضغط بكل الطرق المملكة لإحداث تغييرات للبنية العرقية لكوسوفسكا ميتروفيتشا الشمالية.

مطالب بريشتينا، وموقفنا تجاه بريشتينا والألبان ليس الموقف الذي كنا سنتخذه تجاه أي شخص ليس لديه الحقوق نفسها التي نطالب بها لشعبنا. وبعد قرن من النزاعات والحروب والضحايا، اتخذت هذه الحكومة خطوة نحو الألبان، يمكن، حقاً، اعتبارها خطوة تاريخية. وبدلاً من النزاع، اختارت هذه الحكومة الاتفاق والحلول بدلاً من المشاكل، والأمر الأهم، أنها اختارت الحياة بدلاً من الموت. وتلك هي الحياة والحقوق التي نطالب بها من أجل الصرب أيضاً.

إن جمهورية صربيا ملتزمة التزاماً صارماً بمواصلة مشاركتها الفعالة والبناءة في المفاوضات مع بريشتينا على جميع المستويات وبتنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها حتى الآن. ونحن على استعداد لمواصلة العملية. بيد أن استعدادنا للتفاوض لا يعني أننا ضعفاء؛ ونهجن البناء لا يعني أن نستسلم بسهولة، وإيماننا لا يعني أننا سذج. وللأسف، نحن نفتقد وجود وسيط على الطرف الآخر من الطاولة. فالأجهزة الإدارية لمؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة لم تشكل بعد، بالرغم من مرور نصف عام على إجراء الانتخابات. ونأمل أن تشكل هذه المؤسسات في الأيام المقبلة.

ومع ذلك، وبدون انتظار تشكيل حكومة في بريشتينا، نفذت جمهورية صربيا نطاقاً كاملاً من التدابير التي التزمت بها بموجب الاتفاق الأول على المبادئ المنظمة لتطبيع العلاقات، الذي تم التوصل إليه في بروكسل. فقد عدلنا قانون التعليم العالي وأصدرنا قانوناً جديداً للسجل العقاري لجعل تنفيذ الاتفاقات ذات الصلة ممكناً. وفيما يتعلق بحرية التنقل، منحنا تصريحاً لحاملي وثائق الهوية الصادرة من مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة في بريشتينا باستخدامها لعبور النقاط الحدودية في مطار نيكولا تسلا في بلغراد، ومطار قسطنطين الأكبر في نيش، والمعابر الأربعة الأكثر ازدحاماً المؤدية إلى هنغاريا وكرواتيا وبلغاريا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة.

غير القانوني من كوسوفو وميتوهيا في منطقة الأمان البرية على طول خط الحدود الإدارية بين كوسوفو وميتوهيا ووسط صربيا. ومن غير المقبول أن تتحول بحرية جماعات للمدنيين المسلحين ببنادق آلية وتقطع الأشخاص بصورة غير قانونية، وتهاجم القوات الأمنية لجمهورية صربيا فيما تحاول الأخيرة، بشكل قانوني تماما، منعها من ارتكاب تلك الأعمال.

كما أن من واجبي أن الفت انتباه المجلس إلى أنه، في ٢٨ آب/أغسطس، عيد رقاد العذراء، الذي كان يحتفل به في يوم ما سكان مدينة دجاكوفيتشا بوصفه يوم القديس الشفيح، منع المواطنون المشردون في تلك المدينة ذات الجنسية الصربية مرة أخرى من زيارة الأماكن المقدسة في مكان ميلادهم لأنهم أبلغوا بأن القوات الدولية لا تستطيع ضمان أمنهم. وواجه سكان دجاكوفيتشا المشكلة نفسها عشية عيد الميلاد، حينما حصب الألبان حافلاتهم بالحجارة، مع أنهم في يوم تذكاري الموتى منعوا من زيارة قبور أصدقائهم وأقاربهم.

كما منع الصرب من سوفياريكا من الاحتفال بطريقة لائقة بيوم العيد الديني نفسه. ومنع بضع مئات من الألبان في قرية موشوتيشي مرور الصرب المشردين إلى الكنيسة الأرثوذكسية المحلية التي كانوا يعتمرون فيها الاحتفال بيوم القديس الشفيح. وكان المتطرفون الذين منعوا مرور الصرب يحملون الأعلام الألبانية وملصقات مكتوبا عليها رسائل عدائية. وإذا كان الصرب المشردون لا يستطيعون زيارة المدن والقرى التي ولدوا فيها أو قبور أقربائهم يوما واحدا في السنة بدون الخوف على سلامتهم، فإن مصداقية دعوة مؤسسات المقاطعات الصرب المشردين إلى العودة محفوفة بشكوك كبيرة للغاية، وكذلك مشكوك في قدرات تلك المؤسسات على ضمان أمن الأشخاص والممتلكات لجميع المقيمين في كوسوفو وميتوهيا.

كما أن حكومة جمهورية صربيا تشعر بقلق عميق لأن علما لجمهورية صربيا أنزل من القلعة في زفيتشان في ليلة

ووفقا لمعلومات قدمها موظفو بلدية كوسوفسكا ميتروفيتشا الشمالية، يعتمز الألبان بناء ١٧٢ وحدة سكنية في محلية برديان لقدامى محاربي ما يسمى بجيش تحرير كوسوفو، الذين لم يعيشوا هناك إطلاقا - وأكرر إطلاقا - قبل عام ١٩٩٩، ولعدد صغير من الألبان الذين كانوا يعيشون هناك. وذلك يضع في المنظور الصحيح الاجراءات التي اتخذها، عن حق، السكان الصرب المحليون احتجاجا على المحاولات الرامية إلى التغيير المصطنع للصورة الديمغرافية على أرض الواقع، وإبرازها على نحو سلبي باعتبارها لا تستند إلى أساس وغير بناءة. ومن الناحية الأخرى، سيكون من السهل للغاية إثبات ما كانت عليه الحالة السابقة على وجه الدقة واتخاذ تدابير لمنع التغييرات ذات الدوافع السياسية للبنية الديمغرافية في شمال كوسوفو وميتوهيا.

كما أود أن أشير هنا إلى أن الدعاوى الجنائية المرفوعة ضد عمدة زويين بوتوك، ستيفان فولوفيتش، وغيره من الصرب من بلدية زويين بوتوك تهدف إلى ممارسة الضغط السياسي على البلدية - ومنع تسيير أعمالها - باعتبارها مؤسسة محلية للحكم الذاتي ذات أغلبية صربية. كما تهدف المحاكمات إلى تعطيل تنفيذ الاتفاق الأول على المبادئ المنظمة لتطبيع العلاقات بين بلغراد وبريشينا، والترتيب لإدارة أعمال البلديات ذات الأغلبية الصربية في كوسوفو وميتوهيا بدون عوائق.

وفيما يتعلق بالحالة الأمنية، فإن التقرير لا يتطرق للمشاكل في تنفيذ القوانين، لا سيما على المستوى المحلي. فالصرب وممتلكاتهم مستهدفون في معظم الاعتداءات ذات الدوافع العرقية، في حين لا يزال انعدام الأمن للموظفين والممتلكات يشكل العوائق الرئيسية أمام العودة المستدامة للسكان الصرب إلى المحليات التي طردوا منها.

ويتعين أن الفت انتباه المجلس إلى القتل المأساوي للدركي ستيفان سيندليفيتش. فقد أطلقت عليه النار وقتل في ٢٨ آب/أغسطس على يد أفراد العصابات المسلحة لقطع الأشجار

إيفانوفيتش، مطالباً بمدد قرار التحفظ عليه، أخلت المحكمة سبيل عصمت حاخا بكفالة، وهو أحد المتهمين في قضية مجموعة درينيتسا، حيث اتهم بارتكاب جرائم حرب ضد المدنيين في ليكوفاتش في عامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩. وقد تغيب حاخا عن بقية المحاكمة، حيث اختبأ في مركز بريستينا الطبي. ولأمثلة الواضحة للكيل بمكيالين في ممارسات القضاء في كوسوفو وميتوهيا تبث الخوف والشعور بعدم الأمان في المجتمعات الصربية والمجتمعات غير الألبانية الأخرى في الإقليم.

ومن الأدلة الدامغة على الفساد وسوء الإدارة في نظام القضاء في كوسوفو وميتوهيا واقعة الشطب من المحاضر لأدلة الشهود الرئيسيين فيما تسمى قضية كليتشكا بسبب التغييرات في القوانين الجنائية؛ وتبرئة فاتمير ليماي وزملائه المتهمين، الذين وجهت لهم اتهامات بالقتل والتعذيب وتهديد صحة المدنيين وأسرى الحرب الصرب والألبان، وما جرى لاحقاً من إعادة فتح القضية وردود الفعل غير اللائقة من جانب المسؤولين في بريشتينا إزاء إلقاء القبض على ليماي وزملائه المتهمين، وحينها قدمت طلبات في جمعية كوسوفو لتنقيح ولاية بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، وأخيراً، إطلاق سراح ليماي من السجن إلى الإقامة الجبرية.

ومن الواضح أن النظام القضائي المحلي في كوسوفو وميتوهيا واقع تحت النفوذ القوي للنخب السياسية في بريشتينا، شأنه شأن الوجود الدولي في الإقليم. وقلق حكومة جمهورية صربيا إزاء عمل القضاء في كوسوفو وميتوهيا أمر وثيق الصلة بالموضوع في ضوء ما يقال عن دفع الرشاوى لوقف الإجراءات في عشرات القضايا ضد ألبان كوسوفو وميتوهيا وتلفيق الأدلة في قضية أوليفر إيفانوفيتش، أكثر القضايا التي لا معنى لها على الإطلاق، وكل ذلك يلقي ظلماً من الشك على ما إذا كانت بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو محصنة ضد الفساد.

١٤-١٥ تشرين الأول/أكتوبر، ولأن علما صربيا آخر كان مرفوعاً فوق مبنى وزارة الخزانة في كوسوفسكا ميتروفيتشا الشمالية أحرق في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر.

وتناشد جمهورية صربيا جميع الجهات الفاعلة المسؤولة والفعالة في المجتمع الدولي إيلاء أقصى درجات الاهتمام لاستنتاجات رئيس هيئة الإدعاء بفرقة عمل الاتحاد الأوروبي الخاصة بالتحقيقات، كلينت وليامسون. فقد ذكر أنه عثر على أدلة دامغة لإصدار لائحة اتهام بحق كبار المسؤولين السابقين في ما يسمى بجيش تحرير كوسوفو لضلوعهم في اضطهاد الصرب والروما، والبأن كوسوفو وميتوهيا. وشملت حملة الاضطهاد عمليات القتل والاختطاف والاختفاء والاحتجاز غير القانوني في معسكرات في كوسوفو وميتوهيا وألبانيا، والعنف الجنسي وأشكال المعاملة اللاإنسانية الأخرى، مثل التشريد القسري وتدمير الكنائس وغيرها من المواقع الدينية. ويجب ألا تبرأ ساحة المسؤولين عن ارتكاب أشد الجرائم شناعة بسبب عدم توفر الأدلة الناجم عن التخويف الوحشي للشهود.

أوليفر إيفانوفيتش، زعيم المبادرة المدنية ”صربيا، الديمقراطية العادلة“، ألقى القبض عليه في نهاية كانون الثاني/يناير الماضي ووجهت ضده لائحة الاتهام في بداية آب/أغسطس. وعقدت الجلسة الأولى في محكمة كوسوفسكا ميتروفيتشا الأساسية في ٢٦ آب/أغسطس في قضية مشتركة مع دراغولوب ديليباتشيك، رئيس قسم شرطة كوسوفو وميتوهيا المتقاعد، وإيليا ونيويسا فوياسيتش والكسندر لازوفيتش، المتهمين بارتكاب جرائم جنائية خطيرة وجرائم حرب في عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠. وجميع المتهمين دفعوا ببراءتهم من كل التهم الواردة في لائحة الاتهام. وتقرر مد التحفظ على أوليفر إيفانوفيتش حتى ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ ثم تقرر تجديده لمدة شهرين آخرين.

ولكن، بعد يومين فقط من توجيه المدعي العام لبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو لائحة الاتهام ضد

في ٢٢ آب/أغسطس، أطلق مجهولون النار على منزل توميسلاف دايبتي في قرية ساليينوفتشا التابعة لبلدية إيستوك. ولحسن الطالع، لم تكن تلك الأسرة من العائدين في المنزل وقت الهجوم. ولكن لدى وصولها إلى المنزل، لاحظت الأضرار التي تعرض لها: احترقت إحدى الرصاصات نافذة وباب، حتى انتهت في الحمام. وأثار الحادث الخوف والقلق بين سكان ساليينوفتشا، وكذلك بين جميع من لديهم النية للعودة إلى هذه القرية، وأهم من ذلك أن ضحية الهجوم أسرة لم تتعرض لأحد بسوء على الإطلاق.

في نهاية آب/أغسطس، هدمت ٥ منازل في وسط داكوفيتشا. وهي تخص أفراد عائلة ستيفيتش الصربية، وهم المستوطنون الأصليون الذين بدأوا بناء البلدة من الصفر، بلا مبالغة. ونفذ الهدم بناء على أمر مباشر من رئيس البلدية ميموزا كوساري ليلا، لتوجيه رسالة واضحة إلى الصرب بأن عودتهم لا تلقى ترحيباً. وأشار في هذا الصدد إلى أن ١٢ ٠٠٠ صربي كانوا يعيشون في داكوفيتشا قبل عام ١٩٩٩؛ واليوم، لا يوجد سوى ٤ سيدات مسنات، يعيشن في مبنى الدير.

في الليلة الفاصلة بين ٧ و ٨ تشرين الأول/أكتوبر، اقتحم مجهولون المنازل والمباني الملحقة الخاصة بالأسر الصربية العائدة إيليتش وكونيتش وتوسيتش في قرية غراباتش، بلدية كلينا، وسرقوا الكثير من ممتلكاتها المنقولة وأحدثوا تلفيات مادية كبيرة. وما من شك في أن هذا العمل كان دافعه النية لتخويف العائدين المحتملين وإثناهم عن العودة إلى كوسوفو وميتوهيا.

ومما تقدم، يلاحظ أن التوجه العام لإبطاء وتيرة عودة صرب كوسوفو وميتوهيا النازحين مستمر، وأن مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة في بريشتينا لم تبذل جهداً كافياً للوفاء بالتزاماتها وتسهيل عودة المطرودين. كما تُمنع عودة المشردين داخليا من خلال العديد من العراقيل الإدارية، والإجراءات المعتمدة للعودة تشكل حواجز عملية لا يمكن للصرب

ولكي يتم التنفيذ الكامل لاتفاق بروكسل والاتفاقات السابقة في الحوار الفني بين بلغراد وبريشتينا، أوفت جمهورية صربيا بالتزاماتها. ومع ذلك، فقد امتنعت بريشتينا حتى الآن عن اتخاذ الخطوات اللازمة لامثالها لما يخصها من التزامات في مجالات رئيسية، مثل الحلول غير الكافية في قانون العفو وقانون الموازنة العامة وقانون الحكم الذاتي المحلي. ومع ذلك، لا بد لي من القول إن السلطات قد اتخذت خطوات إيجابية أيضاً.

وفي تقييمها لدستورية قانون العفو، فإن ما يسمى "المحكمة الدستورية في كوسوفو" اعتبرت مواد القانون التي تمنح العفو عن أعمال التدمير أو الأضرار التي لحقت بممتلكات الغير وإلحاق الضرر بالممتلكات المنقولة والحرق، والإضرار بمقتنيات تخص أشخاصاً آخرين، وتزوير الوثائق والقضايا الخاصة لتزوير الوثائق، اعتبرتها كلها غير دستورية، وكان من نتيجة ذلك أن استبعدت تلك الأعمال من العفو الآن. والأفعال التي تستبعد من قانون العفو أيضاً هي تلك التي يمكن أن تستخدمها الأجهزة القضائية لمؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة لمحاكمة الأشخاص الذين يحملون الجنسية الصربية في كوسوفو وميتوهيا. وفي هذا السياق، نود أن نشير إلى أن القاضيين الدوليين في المحكمة الدستورية في كوسوفو، القاضي روبرت كارولان، من الولايات المتحدة، والقاضي أليرو رودريغز، من البرتغال، كتبوا أن العفو عن الأفعال المذكورة آنفاً ليس غير دستوري، وذلك خلافاً لقرار المحكمة.

إن حكومة جمهورية صربيا تعرب عن قلقها العميق إزاء الحوادث التي يتسبب فيها أعضاء مجتمع الأغلبية في كوسوفو وميتوهيا بشكل مستمر، ويجرضون على حوادث ترمي إلى منع الصرب وغيرهم من غير الألبان من العودة إلى ديارهم التي طردوا منها. وأود أن أعرض بعض الأمثلة المحزنة الدالة على الطريقة التي تنفذ بها الهجمات على منازل العائدين منا وغيرها من الممتلكات.

قادمة“، إلى جانب الأحرف “UCK” - وهي الأحرف الثلاثة الأولى باللغة الألبانية لما يسمى جيش تحرير كوسوفو - و “AKSH” - وهو اختصار اسم الجيش الوطني الألباني باللغة الألبانية؛ ونقشت على قطعتين من الرسوم الجدارية كتابات باللغة العربية. وتم إحطار دائرة شرطة كوسوفو وقوة كوسوفو بالحادث، وقامت بالتحقيق. وأثناء التحقيق، جمعت مجموعة من المتطرفين الألبان أمام الدير، لاستفزاز وتخويف الرهبان بترديد الأحرف الأولى من اسم جيش تحرير كوسوفو بالألبانية. وفي مساء اليوم التالي، نقشت على بوابة الدير مرة أخرى الأحرف الأربعة التي تشير إلى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، و”الجيش الوطني الألباني“.

وما من شك في أن أولئك الذين يكتبون ويرسمون على الجدران، إذا ما سمح لهم، سيتبعون في كوسوفو وميتوهيا نفس سياسة الشر والكرهية والموت المشاهدة بوضوح هذه الأيام في أجزاء من العراق وسوريا ولبنان، أو ما يزعم أنها الأراضي التي يسيطر عليها تنظيم الدولة الإسلامية، حتى وإن كان يدينها كل العالم المتحضر والمحِب للعدالة والحرية. إن تجربة العقود الماضية والممارسة الحالية تخيف الصرب في كوسوفو وميتوهيا. فإذا كانت الأمم المتحدة غير قادرة على توفير الحماية لموقع وضعته وكالة متخصصة على لائحة التراث العالمي، كم ستكون بيوت غير الألبان من سكان المقاطعة ومدارسهم وأماكن عبادتهم آمنة إذًا؟

وفي رأينا، فإن هذا التقرير منقوص في الجزء المتعلق بحماية حقوق الملكية للمقيمين في كوسوفو وميتوهيا. وبصرف النظر عن السرد المختصر لعمل وكالة الممتلكات في كوسوفو ونقص المعلومات عن عدد الحالات التي عولجت في الفترة المشمولة بالتقرير وعدد الحالات التي لم تسوى بمعرفة الوكالة، فقد صمت التقرير عن حالة ممتلكات الصرب وغير الألبان. ولم يرد ذكر للطريقة التي يتم حل قضايا الملكية بها من قبل

وسواهم من غير الألبان التغلب عليها للعودة إلى ديارهم التي يمتد تاريخها إلى قرون مضت. تلك الإجراءات محفزة أيضاً لتغيرات دائمة في الصورة الديموغرافية للإقليم برمته.

ومن واجبي أن أذكر المجلس بأن جمهورية صربيا هي البلد الذي لديه أكبر عدد من النازحين في أوروبا، حيث يوجد في هذا الوضع ٢٣٠.٠٠٠ شخص، منهم ١٨.٠٠٠ في كوسوفو وميتوهيا نفسها. وحتى بعد ١٥ عاماً من الطرد، لم يتمكن سوى ٢.٠٠٠ عائد من أصل ٤.٠٠٠ نازح من إدراك الحق في العودة المستدامة، لأن انعدام الأمن الأساسي وعدم تهينة الظروف الاقتصادية والاجتماعية تقف حائلاً رئيسياً دون ذلك.

ويقلقنا بشكل خاص الوضع في مجال حماية التراث الثقافي والديني في كوسوفو وميتوهيا خلال لفترة المشمولة بالتقرير، كما ذكر السيد فريد ظريف بالفعل. ففي بداية أيلول/سبتمبر، أزال مجهولون اللوحة التي كانت موجودة على طريق فيليكا - زوتشيت، التي أزاح عنها الستار في ٢١ آب/أغسطس أعضاء جمعية الصحفيين الصربية تكريماً لذكرى زميلهم المختطفين دورا سلافوي وارانكو بيرينتس في المكان الذي اختطف فيه الصحفيان المنتميان إلى محطة إذاعة بريشتينا في عام ١٩٩٨. والأرجح، أنه تم اقتلاع اللوحة والقاعدة الخرسانية بواسطة جرار أو إحدى معدات البناء، ولوحظت الإزالة في ١١ أيلول/سبتمبر. وهي المرة الثالثة التي تخرب فيها اللوحة وتزال منذ وضعت في مكانها أول مرة.

إن تهديد الأمن والضغوط المستمرة على الرهبان في واحد من أقدس أماكن العبادة الصربية، دير فيسوكي ديتشاني، المدرج في قائمة اليونسكو للتراث العالمي، هو أمر مقلق بشكل خاص. وفي الليلة الفاصلة بين ١١ و ٢ تشرين الأول/أكتوبر، شوهدت جدران المباني الملحقة بالدير برسوم الجرافيتي باللونين الأحمر والأسود. وتضمنت تلك الرسوم ”تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام“ و ”الخلافة

بشكل أكثر تواترا. ويؤدي بيعها إلى أشخاص يحملون الجنسية الألبانية إلى حرمان تلك المجتمعات المحلية من الموارد الاقتصادية، وبالتالي يضيف زحما لتزوح السكان الصرب من كوسوفو وميتوهيا.

وأود أن أذكر بأن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في ردها، المؤرخ ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٣، على الرسائل الموجهة من مكتب شؤون كوسوفو وميتوهيا في حكومة جمهورية صربيا، التي طلب فيها وضع حد للخصخصة التي تجري بما يتنافى مع القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، قالت إن الخصخصة التي تقوم بها وكالة الخصخصة في كوسوفو تتعارض بالفعل مع القرار والقواعد التنظيمية للبعثة حيث أن الوكالة ليست خلفا قانونيا لوكالة كوسوفو الاستثمارية، ولم تُنشأ على أساس القانون الساري في كوسوفو وميتوهيا وفقا للقرار.

وقد نشأت مشكلة محددة نتيجة القرار الذي اتخذته وكالة الخصخصة بتصفية فندق جونيور في بلدية ستربتشي، فالفندق موقع مركز إقامة جماعية يضم ٨٥ من الأشخاص المشردين داخلها. وفي حالة بيعه سيعاد تشريد أولئك الأشخاص مرة أخرى، الأمر الذي سيكون غير مقبول أخلاقيا من وجهة النظر الإنسانية.

ويجب عليّ أيضا إخطار المجلس بالنية الجادة من جانب المؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي في بريشتينا لمصادرة الممتلكات غير المنقولة الخاصة بالأشخاص الطبيعيين والاعتباريين في أراضي بلدية ستربتشي بذريعة إقامة مركز سياحي. تعود الممتلكات إلى أكثر من ٨٢٠ من الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين - بما في ذلك مركز إينيكس للترج في بيرزوفيتشا - وهم أساسا من ذوي الأصول الصربية وغالبية السكان في البلدية.

وإذ نضع في الاعتبار أن معظم الملاك وأصحاب الملكية هم ممن يحملون الجنسية الصربية، فإننا نرى أن نزاع الملكية المزمع تمييزي، وأن مصادرة الأراضي من الأشخاص الذين يحملون

هذه الوكالة. وما إذا كان غاصب الممتلكات موضع الخلاف قد أحلاها، وما إذا كان المالك قد أدخلها في حيازته/حيازتها، أو ما إذا كان طلب رد الممتلكات قد رفض. أيضاً، وتمشيا مع تقارير سابقة، لم يرد ذكر لمصير الممتلكات التي هجرها الصرب وغيرهم من غير الألبان في كوسوفو وميتوهيا والتي هي عرضة لتجدد واقعة الاغتصاب من قبل الألبان، نتيجة معاملات احتيالية بين المشتريين الألبان وملاك مزعومين إلى جانب تعرضها للدمار والضرر، بل والمصادرة بلا سند من قبل السلطات البلدية دون تعويض مناسب أو بدون تعويض على الإطلاق.

وخلا التقرير من أي إشارة إلى مصير ١٨ ٥٠٠ شكوى قدمها الصرب وغير الألبان من أجل الحصول على تعويض عن الممتلكات التي دمرت أو تضررت. وقد رفضت تلك الشكاوى رفضا جماعيا من قبل المحكمة بسبب عجز أصحابها عن دفع رسوم التقاضي المرتفعة، على الرغم من حقيقة أنهم أشخاص مشردون داخلها يعانون حالة مالية صعبة، وقد طلبوا إلى المحاكم إعفاءهم من دفع الرسوم.

ولا يقدم التقرير عن هذه الفترة أيضا أي شيء أكثر من ذكر عدد القضايا التي بتت فيها وكالة كوسوفو العقارية؛ فهو يبين عدد القرارات وليس عدد إجراءات الإنفاذ - أي عدد ما دخل إلى حيازة الملاك. أما قرار رد الممتلكات في كوسوفو وميتوهيا فلا يزال عاجزا عن رد الممتلكات فعليا - دخولها إلى حيازة المالك الأصلي. وبالإضافة إلى انعدام الأمن الشخصي، فإن هذا يمثل أحد الأسباب الرئيسية في أن عودة الأشخاص المشردين داخلها إلى كوسوفو وميتوهيا لا تزال غير مرضية.

ولا تزال عملية الخصخصة التي تجريها وكالة الخصخصة في كوسوفو آخذة في التطور بما يخالف الاتفاقيات الدولية والأوروبية لحقوق الإنسان. تجري خصخصة الشركات المملوكة للقطاع العام والمجتمع في المجتمعات المحلية الصربية

لي لمخاطبة أعضاء المجلس في نهاية هذا العام، وإبلاغهم بالتقدم المحرز في كوسوفو في الأشهر القليلة الماضية وبالتحديات التي تنتظرنا.

يصادف عام ٢٠١٤ الذكرى السنوية الخامسة عشرة لانتهاه الحرب في كوسوفو، التي تبعها على الفور إنشاء محمية تحت وصاية الأمم المتحدة. يبدو أن خمسة عشر عاما وقت طويل، ولكن بالمقارنة مع العديد من النزاعات المحمّدة التي تنقل كاهل العلاقات الدولية في جميع القارات، فإنني أرى أنه يمكننا الخلوص باطمئنان إلى أن بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو قد كانت في الواقع إحدى أكثر البعثات نجاحا في تاريخ المنظمة.

فكوسوفو اليوم تعد ديمقراطية حرة ومستقرة لديها اقتصاد آخذ في النمو، ودستور وقوانين حديثة تكفل حقوق جميع المواطنين، ولا سيما حقوق الأقليات. وقد طبقت كوسوفو لا مركزية حقيقية للسلطة. وانضمت رسميا إلى عملية الاندماج في الاتحاد الأوروبي بالشروع في توقيع اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب، الذي كان يعتبر قبل بضع سنوات فقط مهمة بالغة الصعوبة. وبفضل الحوار مع صربيا واتفاق بروكسل التاريخي، تحولت كوسوفو من مستورد للموارد الأمنية إلى مصدر لمبادرات السلام والتسامح العالمية.

وفي هذه المناسبة، أود أن أتقدم بالشكر إلى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك إلى جيراننا في صربيا، لما أبدوه من شجاعة والتزام. فقد كانت تلك الشجاعة والتزام. بمستقبل أطفالنا جليا عندما قررنا تطبيع العلاقات بين بلدينا والتطلع إلى مستقبل دولتنا باعتبارها جارتين تطمحان إلى تحقيق المثل العليا لأسرة الأمم الأوروبية - الأطلسية.

والمجلس على علم بالفعل بأن شمال كوسوفو كان في حالة أزمة مستمرة أثناء جميع الاجتماعات التي عقدناها هنا في مجلس الأمن. وقد أثار ذلك قلقا بشأن احتمال حدوث تصعيد

الجنسية الصربية سيؤدي إلى نزوح السكان الصرب المتبقين وتغيير التكوين الإثني لبلدية ستربتشي. وتنتهك الإجراءات التي تتخذها المؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي حقوق الصرب من سكان ستربتشي، المكفولة بموجب الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

كما تحاول تلك المؤسسات في بريشتينا الاستيلاء على ممتلكات جمهورية صربيا في كوسوفو وميتها بطريقة غير قانونية، في تجاهل حقيقة أن مسألة ممتلكات جمهورية صربيا والكيانات الاقتصادية في إقليم كوسوفو وميتها ستكون موضوع عملية التفاوض التي ستجريها جمهورية صربيا مع المؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي بوساطة من الاتحاد الأوروبي.

وتتطلع صربيا إلى استئناف المفاوضات مع بريشتينا، حيث أهما تحقق السلام والاستقرار للمنطقة بأسرها. وتلتزم صربيا بإجراء إصلاحات، ولن تسعى إلى حلول وسط في هذا الصدد. ويمكنكم الاعتماد على صربيا بوصفها ركنا من أركان تحقيق الاستقرار، بلدا حديثا وناجحا، في القريب العاجل.

وأود أن أقو كلمة في إشارة إلى ما قاله السيد فريد ظريف فيما يتعلق بحادث الطائرة بلا طيار الذي وقع أثناء مباراة لكرة القدم بين صربيا وألبانيا. لا علاقة لصربيا بذلك الحادث. كما استجبنا بشكل ملائم تماما. وبعد أربعة عشر يوما من الحادث، تم وضع علم صنعه المشجعون الألبان في وسط مدينة بلغراد. ويمكن للمرء أن يتصور ما كان ليحدث في بعض البلدان الأخرى في ظروف مماثلة. وبوسعي القول أيضا - كما ذكر السيد ظريف، وأشكره على ذلك - إننا قد استضفنا على نحو مشرف رئيس وزراء ألبانيا، الذي قام بزيارتنا للمرة الأولى في ٦٨ عاما.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة للسيد تقي.

السيد تقي (تكلم بالألبانية والنص الانكليزي مقدم من الوفد): أود أولا أن أعرب عن امتناني لهذه الفرصة التي أتيت

وهناك خمسة تطورات رئيسية أود أن أركز عليها خلال حضوري أمام المجلس اليوم، باسم جمهورية كوسوفو، وهي ستؤكد أيضا أن بوسعه أن يعتز مثلنا بهذا النجاح المشترك في كوسوفو.

التطور الأول، كما ذكرت سابقا، هو أن كوسوفو، في غضون ستة أشهر، أجرت انتخابات مرتين تكفلتنا بالنجاح: انتخابات محلية في نهاية عام ٢٠١٣، وانتخابات وطنية في حزيران/يونيه ٢٠١٤. واعتبر المراقبون الدوليون أنها كانت انتخابات حرة، وحسنة التنظيم، وديمقراطية.

ولقد شملت تلك الانتخابات انتخاب رؤساء البلديات الصربية في الشمال، المدجين الآن في النظام القانوني لكوسوفو، وهم يتمتعون قبل كل شيء بالشرعية والقبول من جانب كل أبناء المجتمع المحلي الذين يعيشون في الشمال. وحتى نتائج الانتخابات الوطنية كانت أفضل، لأنها جرت في جميع أنحاء كوسوفو. ويمكن اعتبار كوسوفو اليوم ديمقراطية راسخة قادرة على تنظيم الانتخابات بشكل مستقل تماما مع احترام نتائجها.

والشيء الثاني الذي أردت ذكره هو أنه على الرغم من أننا شهدنا مازقا سياسيا، لكنه لم يتطور أبدا إلى أزمة عنيفة. وفي حين أن احتجاجات عنفية وقعت في بلدان مجاورة، رافقتها أعمال عنف من جانب الشرطة، ونزع الصفة الشرعية عن مؤسسات مستقلة مثل المحكمتين العليا والدستورية، أثبتت كوسوفو أنه سواء كنا في المعارضة أو في الحكومة، وسواء كنا في صفوف الأغلبية أو الأقلية، فإن الطبقة السياسية تحترم الدستور وتخضع للقانون؛ وتحترم قرارات المحكمة الدستورية؛ وهي تحترم رئيسة البلد، السيدة جاهجاغا. ولقد صادف أن رئيستنا هي أول امرأة رئيسة في منطقة البلقان بأسرها. وكل هذا دلالة على التحرر السياسي في كوسوفو.

وثمة خلافات حدثت بيننا خلال الأشهر التي تلت الانتخابات. لم يستطع الحزب الفائز والمعارضة التوصل إلى

في أعمال العنف، فضلا عن عدم اليقين فيما يتعلق بما هي القوانين المعمول بها وما هو الدستور المطبق هناك. ونحن ندرك أن مواطني صرب كوسوفو قد شعروا بالخوف وفقدوا الثقة في حكومة كوسوفو نتيجة كل ما حدث في العقود الماضية. ولكنني أود أيضا أن أبلغ المجلس بأن هذه السنة كانت سنة تعزيز السلامة الإقليمية لجمهورية كوسوفو.

أما مشاركة الصرب من الجزء الشمالي من كوسوفو للمرة الأولى في الانتخابات الوطنية التي تم تنظيمها في إطار قوانين كوسوفو، فضلا عن مشاركة القيادة الصربية في المفاوضات الرامية إلى إنشاء مؤسسات الحكم عقب انتخابات حزيران/يونيه، فهي بشرى طيبة وتبعث على الأمل في الشروع في التوصل إلى حل حتى لهذا الفصل المؤلم. يستند ذلك إلى رغبة شعب كوسوفو، وألبانيا، وصربيا والآخرين الذين يتشاطرون جميعا نفس الأحلام، والآمال، ونفس الحقوق في مستقبل آمن مع التركيز على الاقتصاد وخلق فرص عمل جديدة. فالمواطنين في كوسوفو اليوم - سواء كانت أصولهم ألبانية أو صربية أو بشناقية أو تركية أو أشكالية - لا يهتمون بالخطب القومية وأحلامهم الإثنية القديمة. إن ما يريدونه هو فرص عمل، وإحراز تقدم، ورؤية السلام بعد عقود من التمييز والحرب وعدم اليقين.

وبالتالي، فإن عام ٢٠١٤ سيدون في تاريخ كوسوفو الحديث باعتباره السنة التي شارك فيها إقليم كوسوفو بأكمله - الشمال والجنوب - في العملية الديمقراطية، وعملوا معا لإنشاء مؤسسات تتولى مسؤولية التفكير والعمل من أجل تحقيق رفاه المواطنين في كوسوفو. وأود أن أشكر بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة، فضلا عن منظمات المجتمع المدني الذين ساعدونا على تنظيم انتخابات ممتازة بأعلى المعايير الديمقراطية في ٨ حزيران/يونيه، وهي الانتخابات التي شهدت مشاركة جميع الطوائف في كوسوفو.

الأطراف، حيث أصبحت كوسوفو خلاله عضوا في لجنة فينيسيا التابعة لمجلس أوروبا، وفي العديد من المنظمات الإقليمية.

ولقد استمر الحوار مع صربيا. فعلى الصعيد التقني، حققنا الكثير من النجاحات في تطبيع العلاقات، ولكن توخينا للصدق، ما زال هناك الكثير الذي يتعين القيام به. إن صربيا وقّعت اتفاقا مع كوسوفو يكفل تطبيع العلاقات، ولكنه لا يزال يواجه الكثير من المقاومة لتنفيذه بالكامل. وأنا أعلم أن المهمة ليست سهلة. وأود أن أؤكد من جديد على أن جمهورية كوسوفو سوف تنفذ كل اتفاق وكل التزام قمنا به من أجل إدماج الأقلية الصربية. فكثيرا ما أجتمع مع قادة صربيين، وهناك ميول صوب تحديد موقع كوسوفو على الساحة الدولية، الأمر الذي لا يساعد صربيا ولا كوسوفو.

واسمحوا لي أن أذكر باعتزاز خاص أن كوسوفو أصبحت عضوا في اللجنة الأولمبية الدولية. وباتت الفرصة سانحة الآن أمام شباب كوسوفو، من بطلة العالم في الجودو، السيدة مايلندا كلمندي، إلى آلاف الشباب الذين يحملون بتمثيل ألوان علم كوسوفو في الساحة الدولية، للتنافس في أي مكان في العالم على قدم المساواة مع الرياضيين الآخرين. ولكم أن تتخيلوا؛ إذ بعد مجرد ست سنوات على استقلال كوسوفو، أصبحنا بالفعل جزءا من الأسرة الأولمبية، وسوف يرفرف علم كوسوفو في دورة الألعاب الأولمبية في ريو.

فباسم جمهورية كوسوفو ومؤسساتها، أود أن أشكر شكرا خاصا جميع الدول الأعضاء في المنظمة الدولية للفرنكوفونية على دعم انضمام كوسوفو مؤخرا. إن المنظمة قد أعربت عن دعمها القوي خلال مؤتمر قمة السنغال في تشرين الثاني/نوفمبر، حيث أيدت بالإجماع عضوية كوسوفو بصفة مراقب في الأسرة الفرنكوفونية الكبيرة. وتمثل عضوية كوسوفو في هذه المنظمة انعكاسا لقيمها ومعاييرها الثقافية، وأفضل ممارستها في مجال التعاون الدولي.

أرضية مشتركة. كانت لدينا لحظات من عدم اليقين، ولكنها لم تصل إلى حد ارتكاب أعمال العنف أو تعريض هدفنا المشترك للخطر، ألا وهو أن نكون في المستقبل أعضاء في أسرة الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي.

ويسعدني أن أبلغ المجلس بأنه من خلال احترام قرارات المحكمة الدستورية، وبفضل دور الرئيسة بصفقتها ميسرة، استطاع أكبر حزبين في كوسوفو، حزب كوسوفو الديمقراطي - الحزب الفائز - ورابطة كوسوفو الديمقراطية، إلى جانب الأحزاب التي تمثل الأقليات، التوصل إلى اتفاق على تشكيل حكومة. وأعتقد أن هذه الصيغة ستنفذ في الأسبوع المقبل، مع مؤسسات جديدة لجمهورية كوسوفو.

ومن الأهمية الخاصة بمكان أن هذا الائتلاف قد حققته الأحزاب السياسية في كوسوفو دون تدخل خارجي، وهو إنجاز عظيم إذا ما قارناه بمحمية للأمم المتحدة، أو بحالتنا في بداية الأمر عندما أدى المجتمع الدولي دورا هاما. والآن لدينا في نهاية المطاف عملية نافذة ونتائج محلية تجعلنا نشعر بالفخر إزاء حقيقة أن كوسوفو قد اجتازت اختبار النضج السياسي.

النقطة الثالثة التي أريد ذكرها هي أن الاستقرار السياسي ساعد أيضا على نجاح كوسوفو دوليا. فقد كان هذا العام عاما انتقاليا حرت خلاله الانتخابات في صربيا، شريكنا في الحوار، وكذلك في البرلمان الأوروبي، مثلما ذكرت في كوسوفو. وحدث أيضا تغيير لحق بمفوضي الاتحاد الأوروبي، ولكن على الرغم من كل ذلك، بقي الاعتراف الدولي بكوسوفو عنصرا لا يمكن إنكاره من عناصر البنيان السياسي في منطقة البلقان.

وفي هذه المناسبة، أود أن أشكر بلدان تونغا، وليسوتو، وتوغو، وجزر سليمان، التي اعترفت باستقلال كوسوفو، وبذلك وصل عدد المعترفين بها إلى ١٠٨ بلدان. ووصفت دبلوماسيتنا هذا العام بأنه عام الاندماج على الصعيد المتعدد

واحدا: إن كوسوفو لن تكون حرّة ١٠٠ في المائة إذا كان جميع مواطنيها غير قادرين على التكلم بصراحة، والتنقل دون خوف، وممارسة شعائرهم الدينية بحريّة. ولكن بوسعي أن أعد المجلس هنا اليوم بأن كوسوفو هي حرّة وسوف تظل حرّة.

والنقطة الأخيرة التي سوف أناقشها هنا اليوم هي التزامنا بالمشاريع المستقبلية. وأنا أشكر أيضا جميع الحاضرين على صبرهم، والشواغل التي يعربون عنها أثناء هذه المناقشة.

إن كوسوفو أحرزت نجاحا هائلا في سياق مؤشر الأعمال الصادر عن البنك الدولي. فقد حققت كوسوفو في السنوات الست الأخيرة أعلى معدل للنمو الاقتصادي في كل أوروبا الشرقية، بمعدل ٤,٥ في المائة. والدين العام لكوسوفو هو أيضا الأقل في منطقة البلقان، إذ لا يتجاوز ١٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وكوسوفو هي البلد الأكثر ربطا بشبكة الإنترنت في منطقة البلقان؛ فقرابة ٩٠ في المائة من السكان لديهم إمكانية الحصول على إنترنت عالية السرعة، نتيجة مظهرنا الديمغرافي الشبابي وانتشارنا الواسع في بلاد الشتات، والحاجة إلى أن نكون على اتصال مع أسرنا. ونحن الآن في المراحل النهائية لإشراك المستثمرين الأجانب في قطاعي السياحة والطاقة، وقد قمنا في الأعوام الثمانية الماضية ببناء ١٥٠٠ كيلومتر من الطرقات والطرق الرئيسية، فضلا عن ١٢٠ مدرسة جديدة.

وبذلك تغيّرت الصورة القديمة التي ربما كانت لدى أعضاء المجلس عن كوسوفو، وهي تتغيّر كل يوم. فقد أظهرنا ابتكاراً ورؤية في الدبلوماسية الرقمية وفي الثقافة والرياضة وصنع السلام.

ولكن لا يزال أمامنا تحديات عديدة. وسنشئ محكمة خاصة لإلقاء ضوء على الادّعاءات المتعلقة بجرائم الحرب. وكوسوفو مؤمنة بالعدالة. ونحن نعمل لمكافحة الفساد والجريمة المنظمة. ولهذه التحديات أيضاً عنصر إقليمي يتمثل

والنقطة الرابعة التي أردت أن أتكلّم عنها تتعلق بالتطورات العالمية، ودور كوسوفو في كل منها. إن الحرب العالمية ضد الإرهاب وانتشار التطرف الديني أثّرت على كوسوفو بالطريقة نفسها التي أثّرت على العديد من دول العالم. هناك أيضا جماعات هامشية في كوسوفو، كما هو الحال في جميع البلدان الأوروبية، تعمل على تجنيد أشخاص في صفوف الدولة الإسلامية في العراق وسوريا، وتدعو أبناء كوسوفو إلى العمل معها في سوريا والعراق. فهذه الظاهرة مصدر للقلق، ولكن الحكومة اتخذت خطوات هامة لوضع حد لمثل هذه الاتجاهات. لقد اعتقلنا عدة عشرات من المسلحين المشتبه فيهم ومن الذين استمدوا الوحي منهم، بمن فيهم عدد من الأئمة الذين يُعتقد أنهم يجرّضون على الكراهية. نحن لن نهدن التطرف. إننا أعدنا بالفعل قانونا ضد مشاركة أبناء من كوسوفو في الحروب الخارجية، ونحن نعمل لتعزيز صورة كوسوفو كمنبر للحوار العالمي المعني بالتسامح الديني.

وأريد أن أشكر الأمين العام، السيد بان كي - مون، ووزارة خارجية الولايات المتحدة اللذين أشادا في تقاريرهما لهذه السنة بالدور الذي تؤديه كوسوفو في تعزيز التسامح الديني. إن كوسوفو مثال لصنع السلام، وبناء دولة ديمقراطية حقيقية في أعقاب الإبادة الجماعية والحرب.

نعم، أنا أعلم عن الهجمات العرضية ضد الكنيسة الأرثوذكسية الصربية وأدينها بشدة. إن الأسقف تيودوسيي والكهنة الصرب الآخرين يشكلون جزءا أساسيا من كوسوفو، والكنائس الصربية هي أساس هام من تراثنا المشترك، ولكن دعوني أقول إنه ليست كل حادثة يبلغ عنها هنا لها دلالات دينية أو عرقية. فهي غالبا ما تكون عملا تخريبيا يرتكبه محرضون أو مهاجمون لجني مكاسب مادية. والحوادث التي تقع في كوسوفو بين المنتمين إلى مختلف الديانات هي أقل من تلك التي تقع في كثير من البلدان المجاورة. أنا أعلم شيئا

رئيس الجمعية وتشكيل حكومة. ونعتقد أن ذلك سيسهم في تعزيز المكاسب المحرزة في العملية الديمقراطية لكوسوفو. ونرحب بمشاركة بلديات الأغلبية الصربية الأربع في شمال كوسوفو مع السلطات المركزية في بريشتينا في تحضير الميزانيات البلدية. ونلاحظ أن العملية شملت أيضاً إجراء مشاورات مع السلطات في بلغراد. وهذه تطورات إيجابية، ونحن نحث جميع المعنيين على مواصلة مشاركتهم.

تمثل مشكلة المقاتلين الإرهابيين الأجانب مستمرا على السلم والأمن الدوليين. وقرار مجلس الأمن ٢١٧٨ (٢٠١٤)، الذي اتخذه المجلس في أيلول/سبتمبر، يؤكد الضرورة الملحة لمنع تنقل وتجنيد المقاتلين الإرهابيين الأجانب. وفي هذا الصدد، نحیی شرطة كوسوفو على العمليات التي نُفذت لاعتقال من يشتبه بأنهم مقاتلون سابقون وداعمون لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وجبهة النصرة. ونتطلع إلى المناقشة بشأن مشروع القانون الذي يحظر مشاركة الكوسوفيين في نزاعات مسلحة خارج كوسوفو. ونعتقد أن اعتمادها في وقت مبكر سيُسهم في تمكين الإطار القانوني ويساعد في مكافحة المقاتلين الإرهابيين الأجانب.

خلال المناقشة التي جرت في آب/أغسطس (انظر S/PV.7257)، شجّعنا عودة الأشخاص المشردين داخلياً وطالبنا بمشاريع من شأنها أن تعزز إعادة إدماجهم وتعليمهم وحصولهم على الخدمات. لذا، يسرنا أن نذكر أن هيئة تشاورية جديدة قد أُطلقت لتعزيز المناقشة بشأن تحسين النتائج للمشردين داخلياً. والطابع الشامل لتكوين الهيئة يتسم بأهمية خاصة. إنها تضم مؤسسات صربية وكوسوفية، فضلاً عن الأمم المتحدة ومنظمات دولية وإقليمية أخرى. ونرى أن هذا النهج القائم على مشاركة أصحاب مصلحة متعددين من الممكن أن يسهم في حلّ التحديات العديدة التي يواجهها الأشخاص المشردون داخلياً في كوسوفو.

في التعاون وتبادل المعلومات. لذا، أطلب من المجلس اليوم الاعتراف بتقدم كوسوفو وباستعدادنا لمواجهة التحديات الجديدة. ولكي تحقق كوسوفو نجاحاً كاملاً ولا رجعة فيه، يتعيّن على أعضاء المجلس تأكيد التقدم الذي أحرزناه طوال تلك السنوات منذ أيام الراحل المبحّل سيرجيو فييرا دي ميلو الذي كان أول رئيس لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. والواقع الجديد يقتضي شجاعة من أعضاء المجلس بغية فتح علاقة سياسية طبيعية جديدة بين الأمم المتحدة وكوسوفو. وإنني مقتنع بأن ذلك سيحدث قريباً جداً وبأن كوسوفو ستكون عضواً على قدم المساواة في أسرة الأمم المتحدة، بفضل تفهم المجلس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس.

السيد لارو (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد ألكسندر فوتشيتش، رئيس وزراء جمهورية صربيا، والسيد هاشم ناتشي، رئيس وزراء كوسوفو، على بيانهما. وأشكر أيضاً الممثل الخاص للأمين العام ظريف على إحاطته الإعلامية.

تحيط نيجيريا علماً إيجابياً بالتقدم المستمر في المحادثات التقنية بين الطرفين. ومن المهم أن الطرفين توصلاً عبر الحوار إلى اتفاق بشأن الإدارة المتكاملة لنقاط العبور الحدودية وبشأن الاتصالات السلوكية واللاسلكية والطاقة وبشأن استخدام بطاقات هوية كوسوفو. ونعتقد أن هذه الاتفاقات ستقطع شوطاً طويلاً في توثيق العلاقات الثنائية بين الطرفين. وإننا نحث كلا الجانبين على العمل الدؤوب نحو استئناف مبكر للمحادثات الرفيعة المستوى بشأن تطبيع العلاقات.

إنّ عدم وجود حكومة في بريشتينا يؤخر استئناف المفاوضات بشأن المسائل المتعلقة بالإدارة البلدية. وهذه نتيجة للأزمة السياسية المستمرة في كوسوفو. وإننا نشجع القادة السياسيين على التوصل إلى اتفاق في وقت مبكر على انتخاب

ومما يثير قلقنا التداعيات السلبية للأزمة السياسية في إنشاء المحكمة الخاصة للتحقيق في ادعاءات ارتكاب جيش تحرير كوسوفو لجرائم ضد الإنسانية أثناء النزاع المسلح. والنتائج المؤقتة للتحقيقات التي أجرتها فرقة العمل الخاصة المعنية بالتحقيق، بقيادة السيد وليامسون، تشير بوضوح إلى أدلة كافية تؤكد صحة التقارير التي تشير إلى وقوع العديد من أعمال القتل والاختطاف والاعتصاب والاحتجاز غير القانوني والمعاملة غير الإنسانية وتدنيس الكنائس، والتي أفضت جميعاً إلى التطهير العرقي وطرده الصرب من جنوب كوسوفو ووسطها، فضلاً عن الاتجار بالأعضاء البشرية. ويجب إخضاع الجناة للمساءلة بصرف النظر عن وضعهم الحالي. ومن الأساسي أيضاً ضمان حماية جميع الشهود كما ينبغي أثناء المحاكمة. وندعو الأمين العام إلى أن يتابع بنشاط الحالة المتعلقة بتشكيل المحكمة الخاصة.

لكن سنوات عديدة انقضت بدون أن تحرز كوسوفو تقدماً واضحاً في مجال القضاء أو في مكافحة الفساد والجريمة المنظمة، بما يشمل الاتجار بالمخدرات والبشر، والقيود على حرية الكلام والتأثير السياسي على القضاء. وتشهد على ذلك التقارير الأخيرة للمفوضية الأوروبية ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وهناك أيضاً علامات واضحة على التراجع في مجالات أخرى، تشمل الجبهتين الاجتماعية والاقتصادية. ويبقى معدل البطالة مرتفعاً جداً، والسكان يتركون كوسوفو بأعداد غفيرة بحثاً عن حياة أفضل.

وإننا نعرب عن قلقنا الشديد بشأن تقارير مفادها أن موظفين رفيعي المستوى في بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو تورطوا في الفساد. وهؤلاء هم الأفراد أنفسهم الذين ينبغي أن يشجعوا ألبان كوسوفو على الالتزام بسيادة القانون. ونطالب بإجراء تحقيق نزيه في هذه القضايا، لأنه، وفقاً للبيانات المتوفرة، بوسع مرتكبي الجرائم الخطيرة

وتبقى المصالحة أساسية لتعزيز الاتساق وإرساء الأسس للسلام والتقدم في كوسوفو. وفي هذا الصدد، نخطط علماً إيجابياً بنتيجة اجتماع الفريق العامل المشترك بين الوزارات المعني بالتعامل مع أحداث الماضي وتحقيق المصالحة، الذي اجتمع في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر وشكل عدة أفرقة عاملة للمساعدة في تصميم استراتيجية شاملة متعلقة بالعدالة الانتقالية. وفي ظل التركيز على الإصلاح المؤسسي، فضلاً عن الحق في الحقيقة والعدالة والتعويضات، نأمل أن تسهم الأفرقة العاملة في تحديد سبل تعزيز المصالحة بين الطوائف المختلفة في كوسوفو.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):
إننا نرحب بمشاركة السيد ألكسندر فوتشيتش، رئيس وزراء صربيا، في جلسة اليوم ونشاطه شواغله. ونخطط علماً ببيان السيد هاشم ثاتشي. ونشكر السيد فريد ظريف على تقديم تقرير الأمين العام بشأن أنشطة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2014/773)، فضلاً عن تقييمه للحالة في المنطقة.

إنّ الكثير ممّا حدث في كوسوفو أثناء الفترة المشمولة بالتقرير يُظهر فشل بناء الدولة فيها. فهناك أزمة سياسية مطوّلة واضحة يثيرها عجز النخبة المحلية، الناتج عن جيش تحرير كوسوفو سيئ السمعة، عن التوصل إلى اتفاق بدون توجيه من الخارج. ونعقد أنه يجب أن تُراعى بشكل كامل أفكار ونهج الطوائف الصربية والطوائف الأخرى غير الألبانية في بناء مؤسسات جديدة للدولة. وللحفاظ على مصالح صرب كوسوفو، هناك حاجة أيضاً إلى سرعة إنشاء جمعية/رابطة البلديات الصربية في كوسوفو، بما ينسجم مع اتفاقات بروكسل. ومن المؤسف في الوقت الحاضر أنه لم يحدث أي تقدم. والتأخيرات في تشكيل هيكل الحكومة يُعطى أيضاً استئناف المفاوضات بين بلغراد وبريشينا.

اللازمة والموظفين للقيام بذلك. نحن نعترض صراحة على المحاولات الرامية إلى خفض قيمة الدور الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة، وندعو ألبان كوسوفو إلى التعاون الكامل وجود الأمم المتحدة.

وفي الختام، أود أن أشدد على أن الموقف الروسي بشأن مسألة كوسوفو والسلامة الإقليمية لصربيا لم يتغير. ولا يزال القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) هاما جدا وملزما بوصفه الأساس القانوني المقبول دوليا لتسوية الحالة في كوسوفو.

السيد باروس ميليت (شيلي) (تكلم بالإسبانية):
نشكر الممثل الخاص للأمين العام، فريد ظريف، على إحاطته الإعلامية. ونرحب أيضا بالسيد ألكسندر فوتشيتش رئيس الوزراء الصربي والسيد هاشم تاتشي.

ونحن نشعر بالقلق إزاء التقدم الضئيل في المفاوضات بين بريشتينا وبلغراد. على الرغم من أن الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي ما زال مستمرا، فلم يكن هناك سوى الاجتماعات التقنية التي تتعلق بمسائل قطاعية محددة. لا بد للقادة السياسيين من كلا الجانبين مواصلة الحوار على أعلى مستوى.

وعلى هذا النحو، نحث جميع الجهات الفاعلة في كوسوفو، ولا سيما الأحزاب السياسية، على بذل كل جهد ممكن للتوصل إلى حلول توفيقية من شأنها إنهاء حالة الجمود الذي شهدناه في الأشهر القليلة الماضية. وفي هذا الصدد، نرحب بالمبدأ الذي توصلت إليه لأحزاب السياسية الرئيسية في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر. ويحدونا الأمل في أن حوارهم سيسفر عن نتيجة ناجحة.

ومن الملح استئناف الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي من أجل معالجة المسائل المحتملة التي تنطوي على الإدارة البلدية للإقليم من أجل ضمان عدم استمرار المناخ المتوتر بين الطائفتين الألبانية والصربية في كوسوفو. إن عدم التوصل إلى

أن يبقوا طلقاء نتيجة ترتيبات يشوبها الفساد. ونرحب بتعيين الدبلوماسي الإيطالي غابرييل ميوتشي رئيساً لبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو. ونأمل أن يكون قادراً على معالجة هذه المسائل المتعلقة بالبعثة، وألاً يدخر وسعا لكي ينفذ، بأسلوب نزيه ومتسق، المهام الموكلة إليه من مجلس الأمن لضمان القانون والنظام في كوسوفو.

ونحن نشعر بالقلق إزاء موجة الأعمال المعادية للصرّب في كوسوفو عقب مباراة كرة القدم بين صربيا وألبانيا في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر. وقد سمعنا الإدانات الرسمية المعتادة من جانب بريشتينا للهجمات المعادية للصرّب، لا أكثر من ذلك. إلا أنّ منازل الصرب في المنطقة ما برحت تُحرق، وليست هناك أية علامات على تقديم الجناة للعدالة. وبالإضافة إلى تدنيس الأديرة الأرثوذكسية في المنطقة، بما فيها جوهرة التراث الثقافي، - دير فيسوكي ديتشاني، - فهذه علامة واضحة على استمرار التعصب في أوساط ألبان كوسوفو تجاه الأعراق الأخرى.

وليس من قبيل المصادفة أن هناك نزوحا مستمرا للأقليات الإثنية من المنطقة. ومجرد سنّ تلك القوانين التي تكفل حقوقهم لن تكون كافية؛ بل يجب إنفاذ تلك القوانين.

وفيما يتعلق بمشاركة سكان كوسوفو في الصراع في الشرق الأوسط، يلزم اتخاذ تدابير مستمرة وحاسمة لوقف هذا التوجه الخطير.

ولا تزال بعثة الأمم المتحدة هي الوجود الدولي الرئيسي في كوسوفو. إن الوساطة التي يقوم بها الاتحاد الأوروبي بين بلغراد وبريشتينا، وتسليم جزء من مهام بعثة الأمم المتحدة لبعثة الاتحاد الأوروبي لا يعني أن دور الأمم المتحدة يتضاءل بأي شكل من الأشكال. وبالنظر إلى الطائفة الواسعة من المشاكل، ندعو بعثة الأمم المتحدة لتنفيذ ولايتها تنفيذًا كاملاً وبشكل دينامي. وهذا يعني أنه يجب أن تزود بجميع الموارد

والدور المركزي الذي تستمر في تأديته في تعزيز الأمن، والاستقرار واحترام حقوق الإنسان، مما يمثل أولوية من أجل إحراز التقدم نحو تحقيق المصالحة فيما بين المجتمعات المحلية. ولا يمكن أن يكون هناك أمل في تحقيق المصالحة وتصوير بناء مستقبل يسوده السلام إلا في سياق من الاحترام لحقوق الإنسان الأساسية وتوفير الحماية المناسبة لها.

السيد ليو جياي (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام فريد ظريف على إحاطته الإعلامية. كما أرحب بحضور دولة السيد ألكسندر فوتشيتش، رئيس وزراء جمهورية صربيا، الذي أدلى أيضا ببيان. واستمعت أيضا باهتمام إلى بيان السيد هاشم ثاتشي.

وتحترم الصين سيادة صربيا وسلامتها الإقليمية، وتدرك قلق صربيا المشروع بشأن مسألة كوسوفو.

وتعتقد الصين أن القرار ١٢٤٤ (١٩٩) يوفر الأساس القانوني الرئيسي لحل الأزمة في كوسوفو. وأفضل سبيل لحل مسألة كوسوفو هو الدخول في حوار ومفاوضات وفقا لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه وفي إطار قرارات المجلس ذات الصلة، بغية التوصل إلى حل مناسب مقبول لدى جميع الأطراف.

في الآونة الأخيرة، ظلت الحالة الأمنية في كوسوفو مستقرة على وجه العموم، غير أنها لا تزال تطرح عددا من العوامل المعقدة. وتقدر الصين الجهود الإيجابية التي تبذلها الحكومة الصربية ورئيس الوزراء فوتشيتش بنفسه سعيا للتوصل إلى تسوية سياسية لمسألة كوسوفو. ونحن نؤيد استمرار الحوار العملي والبناء بين بلغراد وبريشيتينا من أجل تنفيذ الاتفاقات الثنائية المتفق عليها والحماية الفعلية للحقوق والمصالح المشروعة للأقليات الإثنية في كوسوفو حتى ينعم شعبه بمكاسب السلام والتنمية في أقرب وقت ممكن. إن الاستمرار في السير على درب الحوار لحل الخلافات والتزاعات وتجنب الأعمال التي قد

اتفاق سياسي بعد الانتخابات له آثار مباشرة على الاستقرار والحكم الرشيد في شمال كوسوفو.

وانتقل الآن إلى الأمن إذ أننا نشعر بالقلق إزاء الحوادث التي وقعت على الحدود الإدارية لكوسوفو، وهي حالة تتطلب المتابعة الفعالة ومواصلة تنفيذ التدابير اللازمة لمنع تكرار حدوث ذلك. من الضروري الحفاظ على مناخ من الأمن بينما تسير المفاوضات.

وفيما يتعلق بموضوع ذي صلة، ونظرا للطابع العالمي الذي اكتسبه الإرهاب في الآونة الأخيرة، فإن شيلى ترحب بالتدابير التي اتخذها كوسوفو للتصدي لظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب، ولا سيما في سوريا والعراق. ونحث الزعماء السياسيين والدينيين في كوسوفو على مواصلة العمل من أجل مكافحة التطرف العنيف والإرهاب بهدف ثني الشباب عن تلك الخطابات وخطر الانضمام إلى الجماعات التي يصنفها مجلس الأمن بإرهابية.

ونود أن نسلط الضوء على أعمال بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في دعم الإجراءات الحاسمة في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع. وعلى وجه التحديد، فإننا نعني البحث عن الحقيقة والعدالة. من الصعب التكلم عن سياسات المصالحة تناول الحاجة إلى البحث عن أكثر من ٦٠٠ شخص فقدوا نتيجة للتزاع. إن تلك الحقائق أساسية من أجل البدء في لعلاج الجراح التي خلفتها الحرب. وندعو جميع السلطات والقادة السياسيين والمجتمع المدني إلى مواصلة الإبلاغ عن أية معلومات يمكن أن تؤدي إلى تحديد مكان وجود الأشخاص المفقودين. كما أن التعاون في مجال الطب الشرعي مع بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو يساعد أيضا تحقيق عملية إعادة التأهيل الشاملة هذه.

وفي الختام، وكما لاحظنا في مناسبات أخرى في مجلس الأمن، نود أن نسترعي الانتباه إلى أعمال بعثة الأمم المتحدة

ويشيد الأردن في هذا الصدد بدور المحكمة الدستورية في كوسوفو حيال تعاملها مع الإشكالات التي أحيلت إليها، وأعقبت إعلان نتائج انتخابات جمعية كوسوفو الأخيرة وصولاً إلى تشكيل تحالفات بين الأحزاب التي فازت في تلك الانتخابات، حيث أن المهنية التي أظهرتها هذه المحكمة في تعاطيها لتلك الإشكالات خير دليل على المستوى المتقدم الذي وصل إليه النظام الإداري القانوني في كوسوفو.

إن أمن المنطقة واستقرارها لا يأتي إلا عن طريق بناء علاقات حسن الجوار على أساس احترام كل دولة لسيادة الدول الأخرى ووحدة أراضيها، بالإضافة إلى عدم التدخل في شؤون الدول الداخلية. لذا، نشدد على أهمية المضي قدماً في تنفيذ اتفاق ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣ بين الجارتين كوسوفو وصربيا. كما نرحب باستمرار المناقشات على المستوى الفني بين البلدين خاصة خلال فترة الانتخابات الأخيرة في كوسوفو. ونكرر دعوتنا إلى ضرورة استئناف الحوار الرفيع المستوى الذي يريعه الاتحاد الأوروبي في أسرع وقت ممكن.

ونعبر هنا عن ترحيبنا بما أشار إليه رئيس وزراء صربيا الآن عن رغبة بلده في حل النزاع سلمياً عبر الحوار واستعداده للحوار مع بريشتينا لتحقيق هذه الغاية.

ويشيد الأردن بالتقدم المستمر الذي تحززه كوسوفو في مجالات مختلفة، وخاصة ضمن مجالات سيادة القانون وحقوق الإنسان. ونحثها على الاستمرار في هذا النهج. ونؤكد في هذا الصدد على أهمية أنشطة بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو. بما يساعد البلاد على مواصلة تعزيز مؤسسات سيادة القانون والعدالة. وندعو السلطات في كوسوفو إلى تكثيف الجهود لتحقيق المصالحة الشاملة بين جميع فئات المجتمع الكوسوفي، وإلى الحرص على معاملة جميع مواطنيها على قدم المساواة وبما يتماشى مع القانون، والعمل على حماية حقوق الأقليات وفعاليتها، وبخاصة

تعتقد، أو حتى تصعد الحالة، والسعي إلى التوصل إلى حل دائم للحالة في كوسوفو، ستكون أموراً مفضية إلى صون السلام والاستقرار في البلقان وفي أوروبا عموماً. ويتشاطر المجتمع الدولي الهدف المتمثل بحل مسألة كوسوفو بطريقة مناسبة.

وتعرب الصين عن تقديرها لإدارة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو تحت قيادة الممثل الخاص لظريف، وتدعم مواصلة تنفيذ البعثة للولاية المخولة من المجلس. ويحدونا الأمل في أن الوجود الدولي مثل بعثة الأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو وقوة كوسوفو، سيحدث تآزراً بالاستناد إلى ولاياتها، كما أنها ستقوم بدور إيجابي وبناء في ممارسة الضغط من أجل تسوية ملائمة لمسألة كوسوفو.

السيد الحمود (الأردن): كما أود أشكر السيد فريد ظريف، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو على إحاطته الإعلامية الشاملة. وأرحب بالسيد ألكسندر فوتشيتش، رئيس وزراء صربيا، والسيد هاشم تاتشي رئيس جمهورية كوسوفو، وأشكرهما على بيانتهما.

يدل الانفراج السياسي الذي شهدته كوسوفو والمتمثل بإعلان يوم ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ يوماً لانتخاب رئيس للبرلمان الكوسوفي، وما سيعقبه من إجراءات دستورية متمثلة بتسمية رئيس وأعضاء حكومة جديدة، على التزام كوسوفو الجاد بنهج ديمقراطي ودستوري حضاري. إن مستوى النضج السياسي الذي يتمتع به الساسة في كوسوفو، والذي انعكس بطريقة تعاملهم مع الاستحقاقات الدستورية هو أمر يدعو للتفاؤل بمستقبل البلد.

وبالرغم من أن الاعلان جاء متأخراً بعض الشيء، فإن المشاورات المطولة بين الكتل الحزبية المختلفة وما رافقها من تعقيدات أفضت في نهاية الامر إلى تهيئة بيئة سياسية أكثر استقراراً.

ولذلك نرحب من حيث المبدأ بالاتفاق الذي تم التوصل إليه مؤخرا لتشكيل حكومة ائتلافية في بريشتينا وإعلان أن جمعية كوسوفو ستعقد من جديد في ٨ أيلول/سبتمبر. ونحث حكومة كوسوفو على الانخراط مجددا على سبيل الأولوية في مرحلة جديدة للحوار مع صربيا. كما نناشدها التركيز على تشكيل حكومة تتحلى بالمسؤولية ومكافحة الفساد، والعمل على تحقيق استقرار الحالة الاقتصادية والمالية للبلد.

وتشيد أستراليا بالتقدم الذي أحرز مؤخرا في المحادثات الفنية بين السلطات الكوسوفية والصربية بالرغم من تعطيل الحوار السياسي الرفيع المستوى. وينبغي للاتفاقات بشأن نقاط العبور والاتصالات السلوكية واللاسلكية والطاقة أن تحدث فرقا حقيقيا في حياة السكان وتسهيل النشاط الاقتصادي. كما يشكل التقدم المحرز والتعاون في إدارة البلديات، بما في ذلك بين البلديات الأربع ذات الأغلبية الصربية والسلطات في بريشتينا، وفي إدماج الشرطة تطورات جديدة بالترحاب. وينبغي الآن أن يشكل الإنشاء الكامل لجماعة البلديات الصربية أولوية، إلى جانب تحقيق أوجه تحسين ملموسة للحالة الشاملة التي تواجه الأشخاص المشردين داخليا في كوسوفو.

ويستمر تطبيع الحالة الأمنية في كوسوفو، مع التديني المستمر للحوادث الأمنية ذات الدوافع السياسية. ولكن زيادة حدة التوترات بين الطوائف العرقية في كوسوفو التي أدت في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر إلى إيقاف مباراة لكرة القدم بين صربيا وألبانيا في بلغراد، بما في ذلك الحوادث المستهدفة للعائدين من صرب كوسوفو وممتلكاتهم، تدل على أنه يلزم القيام بالمزيد من العمل لتعزيز الوثام بين الطوائف العرقية. ونشيد بالسلطات الأمنية في كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي على تعاملها الفوري والفعال مع الحوادث التي وقعت في أعقاب المباراة. ونناشد زعماء كوسوفو مواصلة جهودهم لبناء التفاهم والمصالحة فيما بين الطوائف العرقية المختلفة.

الأقلية الصربية. كما لا بد للدولة الكوسوفية أن تعمل على منع الاعتداءات على المقدسات التابعة لأية طائفة دينية.

لقد خطت كوسوفو خطوات إيجابية منذ استقلالها نحو تعزيز مكانتها الدولية. واعترف بها أكثر من ١٠٨ دول من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ومن هذا المنطلق، يدعو الأردن إلى تيسير انضمامها إلى المنظمات والمحافل الدولية المختلفة. كما أننا نؤيد اقتراح تمديد فترات التقارير الفصلية التي يقدمها الأمين العام للأمم المتحدة حول عمل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، نظرا لاستقرار الأوضاع في كوسوفو.

و نعرب في الختام عن تقديرنا لرئيس بعثة الأمم المتحدة ولوظفيها على جهودهم في تنفيذ ولاية البعثة.

السيد كوينلان (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثل الخاص فريد ظريف على إحاطته الإعلامية. كما أنه بتقرير الممثل السامي للاتحاد الأوروبي المعني بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية عن أنشطة بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو. وتواصل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي تعزيز السلام والأمن وحقوق الإنسان وسيادة القانون في كوسوفو، بالتعاون الوثيق مع الشركاء الدوليين المعنيين، بما في ذلك قوة كوسوفو ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وأرحب برئيس وزراء صربيا، فوتشيتش، وبرئيس وزراء كوسوفو، تاتشي.

وبوسع المناقشة النشطة لتشكيل الحكومات أن تكون علامة على حيوية الديمقراطية ونضجها، ولكن المأزق السياسي المطول في بريشتينا في أعقاب الانتخابات الناجحة التي عقدت في ٨ حزيران/يونيه خاطر بتقليص التقدم الذي أحرز حتى الآن في الحوار مع بلغراد وتدمير اقتصاد كوسوفو.

وفي ضوء إحراز ذلك التقدم، ثمة أفق الآن لتقليص تواتر مناقشات مجلس الأمن بشأن كوسوفو بغية إعادة توجه موارد المجلس - التي تواجه بالفعل مطالب غير مسبوقه - إلى تحديات أخرى أكثر حدة تحدى بالسلام والأمن. وستكون إحدى الخطوات الجيدة الأولى الطلب إلى الأمين العام تقديم تقريره عن بعثة الأمم المتحدة كل ستة أشهر. ويمكن للمجلس أن يبدأ النظر في ما إذا كانت الولاية الحالية لبعثة الأمم المتحدة مناسبة للحالة السياسية والأمنية المعاصرة في كوسوفو.

السيد بريسمان (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر السيد ظريف، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته الإعلامية. ونرحب برئيسي الوزراء تاتشي وفوشيتش في مجلس الأمن، ونشكرهما على بيانتهما.

إن الحوارات بين كوسوفو وصربيا التي ييسرها الاتحاد الأوروبي تنفيذاً لاتفاق نيسان/أبريل ٢٠١٣ بشأن المبادئ الناظمة لتطبيع العلاقات ما فتئت تمثل عناصر حاسمة لبناء ديمقراطية قوية وشاملة ومتكاملة في كوسوفو. ونحن نتطلع إلى استئناف الاجتماعات الرفيعة المستوى بين الجانبين واستمرار إحراز تقدم سريع صوب التنفيذ الكامل لاتفاق بروكسل، بما في ذلك التشغيل الكامل لكل بلديات كوسوفو وفقاً لقانون كوسوفو. وفي هذا الصدد، ترحب الولايات المتحدة بالتقدم الذي أحرزه القادة السياسيون في كوسوفو مؤخراً للتغلب على الجمود السياسي الذي حال دون تشكيل حكومة في كوسوفو بعد انتخابات حزيران/يونيه.

وندعو قادة الأحزاب السياسية في كوسوفو إلى التحرك بشكل قانوني وبسرعة لتشكيل الجمعية وتشكيل حكومة تتماشى تماماً مع دستور كوسوفو وقوانينها والأحكام الصادرة عن محكمتها الدستورية. وكما يشير الأمين العام في تقريره (S/2014/773)، هناك قضايا كثيرة وملحة تؤثر على مستقبل جميع السكان الذين يعيشون في كوسوفو، وهناك فرص سانحة

وتقدر أستراليا جهود سلطات كوسوفو لحماية التراث الثقافي والديني في البلد، ولكننا لا نزال نشعر بالقلق من استمرار مسلسل وقوع حوادث تدنيس المواقع ذات الأهمية الخاصة. ويستدعي القلق الخاص كتابة عبارات استفزازية تشيد بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام على جدران دير فيسوكي ديتشاني في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر.

وفي ذلك السياق، تقدر أستراليا أيضا الخطوات التي اتخذتها كوسوفو للتصدي لمشكلة التطرف والمقاتلين الإرهابيين الأجناب. ونحن، على غرار الأمين العام وآخرين، نشيد بجميع الجماعات الدينية والعلمانية المعتدلة في كوسوفو التي تعمل على معالجة الأسباب الجذرية للتطرف ومكافحة المقاتلين الأجناب.

ونوه بالخطوات التي اتخذها بعثة الأمم المتحدة ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين لرصد الحالة والمساعدة في العودة الطوعية للمشردين. وتشكل عودة المشردين واللاجئين بسبب النزاع في كوسوفو عنصراً أساسياً في تحقيق المصالحة الطويلة الأمد، ومرة أخرى ندعو جميع الأطراف إلى زيادة جهودها في ذلك الصدد.

وبما أن هذا سيكون البيان الأخير بشأن كوسوفو الذي تدلي به أستراليا في مجلس الأمن خلال فترة عضويتنا، فإن من المناسب التفكير ملياً في العامين الماضيين - وهي فترة شهدت إحراز تقدم كبير في العلاقات بين صربيا وكوسوفو. ولكلا البلدين، يحدد اتفاق ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣ والنتائج الملموسة التي حققتها المحادثات الفنية معياراً عالياً للزعماء الصرب والكوسوفيين المنتخبين خلال العام الماضي لكي يحققوا التطبيع الكامل للعلاقات في مرحلة جديدة للحوار الرفيع المستوى الذي يقوم بتسييره الاتحاد الأوروبي. ونشيد بالزيارة التي قام بها مؤخرًا رئيس الوزراء خوجة إلى بلغراد باعتبارها علامة على عزم كلا الطرفين على تحقيق ذلك.

في جميع أنحاء البلد. وكان عملهما مهماً أيضاً في ضمان بيئة مؤاتية للمضي قدماً في تنفيذ اتفاقات الحوار بين كوسوفو وصربيا. ودعم قوة كوسوفو للأمن ووجودها كمستجيب ثالث في ميتروفيتسا بعد مباراة كرة القدم بين صربيا وألبانيا ساعد على منع تحول التوترات إلى العنف.

ويظل دور موظفي بعثة الاتحاد الأوروبي في كوسوفو أساسياً في توجيه وتدريب الموظفين القضائيين والشرطة في كوسوفو. وما زال عملهم يسهل التعرف على رفات المتوفين في النزاعات السابقة وإعادة بنائها، كما شهدنا في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر. وقد أثار زملاء ادعاءات ضد بعض المسؤولين في بعثة الاتحاد الأوروبي مؤخراً، وينبغي إخضاع تلك الادعاءات لتحقيق كامل وشفاف. ومع ذلك، فإن اللغة التحريضية الموجهة ضد البعثة وغياب التعاون الكامل في بعض المسائل المتعلقة بإنفاذ القانون أمر غير مقبول. ونحن نواصل دعم تلك البعثة المهمة.

أخيراً، فإن الولايات المتحدة تحيط علماً وترحب بالمشاركة المتنامية لكوسوفو في محافل التعاون الإقليمي، ونثني على قرار ١٠ تشرين الأول/أكتوبر للفريق الاستشاري المتعددة الجنسيات المعني بالتحقق الإقليمي من تحديد الأسلحة ومركز المساعدة في تنفيذ التعاون الأمني في جنوب شرق أوروبا بدعوة كوسوفو إلى المشاركة الكاملة في المنظمة. فالحوار المتزايد بين بلدان المنطقة أمر حيوي لمعالجة الشواغل المشتركة كالتهديد الذي يشكله المقاتلون الإرهابيون الأجانب. وندعو بلدان المنطقة للعمل معاً لضمان إنشاء آليات الوقاية والاستجابة الفعالة لمواجهة الأفراد المتطرفين وفكر التطرف العنيف. وفي ما يتصل بتلك الجهود، تثني الولايات المتحدة على عمل وكالات إنفاذ القانون في كوسوفو وصربيا رداً على التهديد الإرهابي للمقاتلين الأجانب. تلك خطوط مهمة في جهود التحالف لمواجهة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام،

لمواصلة عملية التطبيع التاريخية مع بلغراد والتصالح مع الماضي. واستمرار الزخم في حوارات بلغراد - بريشتينا والتنفيذ الكامل لجميع الاتفاقات التي تم التوصل إليها حتى الآن يظل أمراً جوهرياً لرفاه شعب كوسوفو، ولتقدم كوسوفو وصربيا كل منهما على مسارها نحو الاندماج الأوروبي، ولصالح منطقة مستقرة وسلمية ومزدهرة. ولهذا الغاية، سنواصل دعم المشاركة المكثفة من جانب الاتحاد الأوروبي ومثله السامي للمضي بالحوار قدماً.

ومع أن التقدم على المستوى السياسي قد توقف انتظاراً لتشكيل الحكومة في كوسوفو، يتواصل التقدم على المستوى الفني، بما في ذلك بشأن اتفاقيات مهمة بخصوص الإدارة المتكاملة للحدود وحرية التنقل والطاقة والاعتراف المتبادل بالتأمين على السيارات، مما يسمح لمواطني البلدين بالسفر بسهولة عبر الحدود. ونرحب بالتعاون بين السلطات المحلية والدولية الذي ساعد على تسهيل زيارات الحجاج الصرب إلى كوسوفو لقضاء فترة الأعياد الدينية في تشرين الثاني/نوفمبر.

وتدين الولايات المتحدة من يسعى إلى معارضة العمل من أجل بناء ديمقراطية جامعة في كوسوفو من خلال ارتكاب أعمال العنف أو التهريب أو عن طريق بث التوتر وعدم الثقة والخوف بين الطوائف. والتهديدات ضد العائدين وممتلكاتهم، وأعمال التخريب المؤسفة في دير فيسوكي ديتشاني يومي ١١ و ١٢ تشرين الأول/أكتوبر والخطاب الاستفزازي الذي أحاط بوقف مباراة لكرة القدم في بلغراد بين صربيا وألبانيا، كلها أسباب تدعو للقلق. وتبين تلك الحوادث ضرورة تكثيف النوعية ومضاعفة الجهود لتشجيع الحوار والتفاهم وتعزيز الأمن حيثما يتطلب الأمر ذلك.

وتواصل قوة كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو أداء أدوار لا غنى عنها بالتعاون مع سلطات كوسوفو في كفالة الأمن وتعزيز سيادة القانون

ونرحب أيضاً بالتعاون بين ميتروفيتسا وبريشيتينا في التحضير للانتخابات البلدية. ونحث على تسوية الخلافات عن طريق الحوار، بما في ذلك ما يتعلق بالبناء في مناطق كوري وفيتا كوت وبريدياني، شمال ميتروفيتسا، المختلطة الأعراق.

إن ضمان العدالة أساسي لتحقيق المصالحة. وفي هذا الصدد، نرحب باجتماع الفريق العامل المشترك بين الوزارات المعني بالتعامل مع الماضي والمصالحة، وهو أول اجتماع يعقده الفريق منذ قرابة ١٠ أشهر، وكذلك الخطوات المتخذة نحو اعتماد استراتيجية شاملة بشأن العدالة الانتقالية.

ونثني على الخبراء من صربيا وكوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو للانتهاء بمهنية من إعادة الرفات التي استخرجت من مقبرة جماعية في رودنيكا. وندعو الأطراف إلى الإسراع في عملية تمكين المحكمة المتخصصة من النظر في الحالات النابعة من عمل فرقة العمل الخاصة للتحقيق التابعة لبعثة الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠١٥. ونثني كذلك على جهود شرطة كوسوفو والمؤسسات الأمنية في مكافحة الإرهاب من خلال سلسلة من عمليات مكافحة الإرهاب، فضلا عن اتخاذ إجراءات تشريعية ضد المقاتلين الإرهابيين الأجانب.

ولا يزال الوضع في كوسوفو هادئاً، ونحن نشيد بالتعاون بين شرطة كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي وقوة كوسوفو، بما في ذلك إدارة الحوادث واتخاذ التدابير لمواجهة قطع الأشجار بشكل غير قانوني. ومع ذلك، يود وفدي أن يشير إلى أنه في العام الماضي قتل ضابط ليتواني أثناء عمله في شمال كوسوفو ضمن بعثة الاتحاد الأوروبي. وندعو السلطات المعنية للبحث عن الجناة وتقديمهم للعدالة.

ونحن مستمرون في دعم التنفيذ الناجح لولاية بعثة الاتحاد الأوروبي والمساعدة الحيادية التي تقدمها البعثة إلى كوسوفو

والتي نشكر كوسوفو وصربيا عليها كونهما عضوان في ذلك التحالف.

السيدة ياكوبوني (ليتوانيا) (تكلمت بالإنكليزية): نرحب

في مجلس الأمن برئيس وزراء صربيا ألكسندر فوفيتش، ورئيس وزراء كوسوفو هاشم تقي، ونشكرهم على بيانهم. كما نشكر السيد فريد ظريف، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته الإعلامية.

كل ثلاثة أشهر على مدى العامين الماضيين، يحيط أعضاء المجلس علماً دائماً بالتطورات الإيجابية في المنطقة والتغيرات التي لا رجعة عنها التي تجري على أرض الواقع. ونحن نثني على سلطات كوسوفو للاتفاق على حكومة ائتلافية، ونأمل أن يتم تشكيلها بسرعة. ونعتقد أن الحكومة الجديدة ستواصل بناء كوسوفو ديمقراطية وسلمية وناجحة اقتصادياً وبتعددية الأعراق. ونتطلع إلى أن تواصل الحكومة الجديدة السير على طريق الإصلاحات وعملية تطبيع العلاقات مع بلغراد. وسيتعين على تلك الحكومة أن تركز على سيادة القانون ومكافحة الفساد والجريمة المنظمة، وكذلك على الإصلاحات الشاملة الضرورية لتحقيق مزيد من التقدم على المسار الأوروبي - الأطلسي للدولة. فالتعاون الإقليمي وعلاقات حسن الحوار جزء أساسي في عملية كوسوفو للمضي قدماً نحو الاتحاد الأوروبي. ونلاحظ بكل سرور ضم كوسوفو إلى مختلف أشكال التعاون الإقليمي، ونتطلع إلى المؤتمر الإقليمي غير الرسمي القادم لوزراء الخارجية والمالية الذي سيعقد في بريشتينا.

وينبغي لصربيا وكوسوفو المضي قدماً في تنفيذ اتفاق ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣ والمتعلق بالمبادئ الناظمة لتطبيع العلاقات، جنباً إلى جنب مع بناء الثقة بين الطوائف. ونحيط علماً بالتقدم المحرز في مجال الإدارة المتكاملة للحدود والاتصالات والطاقة من خلال الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي. ونشجع على استئناف المحادثات الرفيعة المستوى في أقرب وقت ممكن.

المستمرة الرامية إلى تعزيز الحوار، بما في ذلك عقد اجتماعات على المستوى التقني ومستوى العمل، والتي أدت إلى التوصل لاتفاقات بشأن نقاط العبور، وحرية التنقل، والاتصالات السلكية واللاسلكية، والطاقة. وفي هذا الصدد، فإنه إذ تؤمن رواندا بتحقيق التكامل الإقليمي، فإننا نرحب بالتقدم الذي أحرزته كل من بلغراد وبريشتينا في سبيل اندماجهما في أوروبا، ونأمل في أن يتخطى كلا البلدين في القريب العاجل التحديات المشار إليها في التقرير المرحلي للمفوضية الأوروبية لعام ٢٠١٤.

وفيما يتعلق بالحالة في شمال كوسوفو، ترحب رواندا بالتعاون الوثيق بين المجتمعين المحليين وبالتقدم المحرز في إدارة البلديات، بما في ذلك تنسيق الميزانيات ومواءمتها بين بلدية شمال ميتروفيتشا والمكتب الإداري لشمال ميتروفيتشا، وبين البلديات الأربعة ذات الأغلبية الصربية في شمال كوسوفو والسلطات المركزية. كما نرحب بالإنجازات الأخرى، مثل إدماج ضباط الشرطة السابقين في وزارة الداخلية الصربية في شرطة كوسوفو. وفي هذا السياق، ندعو جميع الأطراف إلى الاستفادة من ذلك الزخم، وتسوية المسائل العالقة من قبيل أعمال البناء في منطقة بردياني المختلطة عرقياً، في شمال ميتروفيتشا.

ونلاحظ أن الحالة الأمنية في كوسوفو ظلت هادئة ومستقرة بشكل عام، على الرغم من الأحداث المؤسفة من قبيل تلك المتعلقة بقطع الأشجار بصورة غير قانونية وتلك الأعمال التي ترتكب ضد التراث الثقافي والديني. ونشيد بالعمل المستمر الذي تقوم به شرطة كوسوفو - بدعم من بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو والقوة الأمنية الدولية في كوسوفو - في مجال صون السلام والأمن، فضلاً عن عزمها على مكافحة التطرف العنيف وآفة المقاتلين الإرهابيين الأجانب، على النحو الذي تدلل عليه إجراءاتها ضد

لتوطيد قطاع سيادة القانون بشكل مستدام وقابل للمساءلة. يجب أن ينظر في المزاعم الأخيرة بشأن الفساد ضد موظفي البعثة فوراً. ونرحب بقرار الممثل السامي للاتحاد الأوروبي، فيديريكا موغيريني تعيين خبير قانوني مستقل في هذا الصدد.

أخيراً، وبعد أن أحطنا علماً بالتقدم المحرز في تنفيذ اتفاق بلغراد - بريشتينا والقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، تدعو ليتوانيا المجلس مرة أخرى إلى مراجعة دورات رفع التقارير والمناقشة الحالية لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو بغية الحد من وتيرتها في عام ٢٠١٥، إلى جانب النظر في تصفية البعثة بما يعكس التطورات على أرض الواقع.

لسيد مانزي (رواندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أتوجه بالشكر إلى السيد فريد ظريف، الممثل الخاص للأمين العام لكوسوفو، على إحاطته الإعلامية المثيرة للإعجاب واستمراره في قيادة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. كما أود الترحيب بالسيد ألكسندر فوتشيتش، رئيس وزراء صربيا، والسيد هاشم تقي رئيس وزراء كوسوفو على بيانتهما.

خلال مناقشة المجلس الأخيرة بشأن كوسوفو، التي عقدت في ٢٩ آب/أغسطس (انظر S/PV.7257)، رحبت رواندا بالانتخابات السلمية والشفافة والمنظمة لجمعية كوسوفو، التي جرت في ٨ حزيران/يونيه بعد حل الجمعية السابقة. ولكننا اليوم نشعر بالقلق حيال المأزق الحالي بشأن عملية انتخاب رئيس الجمعية وتشكيل الحكومة، الأمر الذي قد يحول دون قيام السلطات باتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز الأمن وتشجيع المصالحة وتحقيق الرفاه الاقتصادي لشعب كوسوفو. ونشجع جميع الأطراف السياسية على تكثيف جهودها الرامية إلى وضع حد لهذه الأزمة المؤسسية.

ونلاحظ أنه خلال الفترة قيد الاستعراض لم يُنظم أي حوار رفيع المستوى بين بلغراد وبريشتينا بتيسير من الاتحاد الأوروبي. غير أننا نشيد بالاتحاد الأوروبي على جهوده

القانون في كوسوفو، والحفاظ على موقف محايد فيما يتعلق بالنظام الأساسي، وتحت رعاية الأمم المتحدة. وينبغي أن أشير إلى أنه في عام ١٩٩٩، عندما كانت الأرجنتين أيضا عضوا في مجلس الأمن، صوتنا مؤيدين للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، ونرى أنه لا يزال يشكل الأساس القانوني الدولي لما تبذله كوسوفو من جهود ترمي للتوصل إلى تسوية شاملة من خلال عملية سياسية وإجراء مفاوضات.

وفيما يتعلق بالحالة الأمنية، فإننا نأسف للحوادث الخطيرة التي وقعت بالقرب من الحدود الإدارية، بالرغم من استقرار الحالة بوجه عام. ومع ذلك، نشعر بالقلق إزاء حقيقة أننا لا نزال نشهد حوادث تؤثر على سكان كوسوفو الصربيين، ولا سيما في بيه/بيتش، في الجزء الغربي من كوسوفو. وندين الأعمال التخريبية المتكررة في المقابر وممتلكات الكنيسة الأرثوذكسية الصربية. ونلاحظ استمرار التحسن في تصدي شرطة كوسوفو للجرائم التي ترتكب ضد الأقليات العرقية، ونحث على اتخاذ التدابير اللازمة لضمان عدم تكرار هذه الأعمال.

ونرحب بالتقدم الذي أحرزته صربيا في إصلاح المؤسسات الصربية وفي اتخاذ الخطوات اللازمة صوب تحقيق الاندماج في الاتحاد الأوروبي. وندعو الطرفين إلى استئناف الحوار الرفيع المستوى الذي ييسره الاتحاد الأوروبي، ونود أن نؤكد على التقدم الكبير الذي أحرز في تنفيذ الاتفاق التاريخي المؤرخ في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣. ونحث الطرفين على مواصلة جهودهما والاستفادة من ذلك التقدم. كما نود أن نشدد على أهمية عمل البعثة، الذي نرى أنه حيوي من أجل ضمان توفير أقصى قدر ممكن من الدعم للعملية السياسية، وتركيز اهتمام خاص على المسائل المتصلة باتفاق ١٩ نيسان/أبريل.

ونسلم الضوء على التقدم المحرز في إدماج أفراد من وزارة الداخلية الصربية في شرطة كوسوفو، وهو جزء حساس

مؤيدي الدولة الإسلامية. ونود أن نغتنم هذه الفرصة للتنويه بالدور الهام الذي تضطلع به الطائفة الإسلامية في كوسوفو، التي نددت بمشاركة ألبان كوسوفو في النزاعات الأجنبية، ونأمل أن تعتمد جمعية كوسوفو قريبا مشروع القانون الذي يحظر مشاركة سكان كوسوفو في النزاعات المسلحة خارجها.

وتشعر رواندا بالقلق حيال استمرار بطء عملية العودة الطوعية للمشردين إلى كوسوفو. وفي هذا الصدد، نشي على السلطات في كوسوفو لما اتخذته من تدابير لبناء الثقة بهدف تعزيز المصالحة بين الطوائف، بما في ذلك إدماج طوائف الأقليات في المؤسسات العامة والشرطة. غير أننا نرى أنه من الأهمية بمكان أن يواصل جميع أصحاب المصلحة المشاركة مع الطوائف في تحديد كل العقبات التي تحول دون عودة الأشخاص المشردين واستقرارهم بصورة آمنة وتذليلها.

وفي الختام، تسلم رواندا بالتزام بلغراد وبريشينا بالحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي، فضلا عما أحرزاه من تقدم نحو تحقيق هدفهما المشترك المتمثل في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. ويجدوننا الأمل في تسوية العقبة الماثلة أمام انتخاب رئيس لجمعية كوسوفو قريبا وأن تستمر الطائفتان في المشاركة البناءة لتحقيق الاستقرار والمصالحة والازدهار على المدى الطويل من أجل كوسوفو وجميع مواطنيها.

السيد أويارثابال (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): أود أن أتوجه بالشكر إلى السيد فريد ظريف، الممثل الخاص للأمين العام، على عرضه للتقرير (S/2014/773) عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. كما أرحب بمشاركة السيد ألكسندر فوتشيتش، رئيس وزراء صربيا، والسيد هاشم تقي.

تود الأرجنتين التأكيد على الدور الأساسي الذي تؤديه الأمم المتحدة في كوسوفو من خلال البعثة في تعزيز الأمن والاستقرار واحترام حقوق الإنسان، وتعاونها مع قوة الأمن الدولية في كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة

المفقودين، ومضاعفة جهودها وتعاونها لأجل كفالة عدم إفلات أية انتهاكات لحقوق الإنسان من العقاب.

ونود التشديد على عمل بعثة الأمم المتحدة في مجال دعم سيادة القانون، ولا سيما من خلال تعاونها مع جميع الأطراف المهتمة ذات الصلة فيما يتعلق بالمشاكل الرئيسية القائمة في الميدان. وهناك ضرورة أيضا إلى ضمان استمرار الوجود الدولي في كوسوفو، بهدف تعزيز التعاون المتبادل في إطار سعي الأطراف إلى تهيئة الظروف المواتية لتنفيذ اتفاق ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣. ونثني على عمل الممثل الخاص للأمين العام، الرامي إلى تعزيز الأمن والاستقرار واحترام حقوق الإنسان في كوسوفو، وفقا للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

السيد أوه جون (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية):

أود أن أشكر الممثل الخاص، فريد ظريف، على إحاطته الإعلامية. ونرحب ترحيبا حارا أيضا برئيس الوزراء، ألكسندر فوتشيتش، ورئيس الوزراء، هاشم تقي إلى المجلس، ونشكرهما على بيانتهما اليوم.

ومنذ الانتخابات في حزيران/يونيه، كان من المتوقع أن تؤدي هذه الانتخابات العامة التي تعقد للمرة الأولى على نطاق كوسوفو بأسرها إلى تحقيق الاستقرار الديمقراطي في البلد. غير أننا ما زلنا نشهد استمرار التوتر بين الجهات السياسية الفاعلة بعد مضي ستة أشهر على الانتخابات، وما أعقب ذلك من تأخر في تشكيل الحكومة الجديدة. ويجدون الأمل في أن تتيح الدورة البرلمانية المقبلة المقرر عقدها في الأسبوع القادم، فرصة لإيجاد السبيل إلى تشكيل الحكومة الجديدة في هذه المرحلة الحرجة من سير كوسوفو نحو تطبيع العلاقات مع بلغراد والاندماج في الاتحاد الأوروبي.

وفي حين لم يجر أي حوار رفيع المستوى بين بلغراد وبريشينا بسبب العملية السياسية المحلية، فإننا على يقين بأن كلا الطرفين يواصلان المضي قدما في تنفيذ الاتفاق المبرم في ١٩ نيسان/أبريل

من الاتفاق. وندعو الطرفين إلى مواصلة السير على طريق الحوار وتنفيذ الاتفاق من أجل إحراز تقدم بشأن المسألة ذات الصلة المتعلقة بمسائل القضاء وسيادة القانون. ونشجع جميع الجهات ذات الوجود الدولي في الميدان على مواصلة العمل معا وفقا للولايات المنوطة بها من أجل توطيد الإنجازات التي تحققت وتسوية المسائل المعلقة.

وترى الأرجنتين أنه من الأهمية بمكان أن نعمل على ضمان الاحترام الكامل لحقوق الإنسان بالنسبة للأشخاص المشردين والأقليات، بصرف النظر عن أصولهم، حتى يتسنى لهم التمتع بحقوقهم الأساسية وألا يتعرضوا للتمييز. كما أننا لا نزال نشعر بالقلق إزاء انخفاض عدد العائدين طوعا إلى كوسوفو منذ تشريدهم في عام ١٩٩٩.

وندعو السلطات المختصة إلى مواصلة العمل وتنفيذ التدابير الرامية إلى تسوية هذه المسائل العالقة التي تحول دون عودة الأشخاص المشردين داخليا وإعادة إدماجهم بصورة كاملة. ويكتسي العمل الذي تضطلع به اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ومجلس اللاجئين الدائم، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا - بدعم وتعاون من بعثة الأمم المتحدة - أهمية قصوى في ذلك الصدد.

ونوه أيضا بإنشاء مكتب شؤون كوسوفو وميتوهيا التابع للحكومة الصربية هيئة استشارية جديدة، بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو، ووزير كوسوفو لشؤون الطوائف والعائدين. ويجب علينا أيضا أن نواصل ترتيب أولوية المهام بهدف تسوية تركات النزاع الأخرى، بما في ذلك الحالات المعلقة المتصلة بـ ١٦٩٠ من الأشخاص المفقودين. وفي ذلك الصدد، نشدد على ضرورة إعادة رفات الأشخاص الذين عثر عليهم في مقبرة جماعية في رودنيكا في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر. ويجب أن تواصل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو تعزيز جهودها الرامية إلى تحديد مصير الأشخاص

وفي الوقت ذاته، نود أن نشيد بالسلطات في كوسوفو لاستمرارها في معالجة مسألة التطرف ومشاركة أهل كوسوفو في النزاعات الخارجية، ولا سيما في سوريا والعراق. ونرحب أيضا بالنأي بالنفس المعلن من قبل الزعماء الدينيين في كوسوفو عن التطرف العنيف والتشدد والإرهاب.

وفي الختام، نشيد مرة أخرى بجميع موظفي بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وبعثة الاتحاد الأوروبي، والشركاء الدوليين الآخرين على جهودهم التي لا تكل من أجل تحقيق السلام والاستقرار في كوسوفو والمنطقة بأسرها على نطاق أوسع.

السيد تاثام (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أتوجه بالشكر إلى الممثل الخاص للأمين العام في كوسوفو، السيد فريد ظريف، على إحاطته الإعلامية اليوم. وأرحب في المجلس برئيسي الوزراء تقي وفوتشيتش.

ترحب المملكة المتحدة بالتقدم المستمر الذي تحوزه كوسوفو على الساحة الدولية، بما في ذلك البيان الذي أدلت به مؤخرا للجنة الأولمبية الدولية وقالت فيه أنه ينبغي أن تتمكن كوسوفو من المشاركة في الألعاب الأولمبية المقبلة. وقد تم الاعتراف بكوسوفو الآن من قبل ما يزيد على نصف الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ونهيب بالبلدان التي لم تعترف بكوسوفو بعد أن تفعل ذلك.

ما تزال المملكة المتحدة ملتزمة بالتقدم المحرز في كوسوفو وصربيا على حد سواء نحو نبيل العضوية في الاتحاد الأوروبي. ويمثل تطبيع العلاقات بين كوسوفو وصربيا جزءا لا يتجزأ من مسار كلا البلدين نحو الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. وكما قلنا من قبل، فإن التنفيذ الكامل لاتفاق الحوار ضروري لإحراز التقدم. وأرحب بإعراب رئيسي وزراء كلا البلدين للتو عن التزامهما بذلك الحوار. ونشجع كلا الجانبين على

والأهم من ذلك، فإن المحادثات على المستوى التقني لا تزال جارية، في حين استمر التقدم المحرز في الميدان في مجالات الإدارة المتكاملة للحدود، والاتصالات السلوكية واللاسلكية، والطاقة. ومن المشجع أيضا أن التقدم المحرز مؤخرا في تنفيذ الاتفاق بشأن حرية التنقل، وما تضمنه من نقاط عبور حدودي إضافية، قد حقق فوائد كبيرة للمواطنين في حياتهم اليومية.

ومن أجل الحفاظ على هذا الزخم الإيجابي، فإن من الأهمية بمكان أن يستأنف الحوار الرفيع المستوى الذي يتولى مهمة تسييره الاتحاد الأوروبي دون إبطاء. ولا تزال هناك مسائل رئيسية متبقية - من قبيل إدماج الجهاز القضائي في شمال كوسوفو - وهي مسائل تقتضي تسويتها إجراء حوار سياسي. وفي هذا الصدد، فإننا نشجع بلغراد وبريشينا على الاستمرار في مضاعفة جهودهما الرامية إلى تطبيع العلاقات بينهما.

وبالرغم من هذه التطورات الإيجابية فيما يتعلق بالحوار السياسي، فإنه ينبغي ألا نغفل عن صعوبة الطريق أمامنا نحو التغلب على الحواجز النفسية القائمة بين الطوائف العرقية. وفي ذلك الصدد، فإن العمل الذي تضطلع به اللجنة المعنية بالأشخاص المفقودين والجهود المشتركة لحماية التراث الثقافي والديني يمثلان بداية جيدة نحو تعزيز التسامح بين الأعراق وترسيخ ثقافة الاحترام المتبادل.

وعلاوة على ذلك، ينبغي بذل جهود أكبر لضمان سلامة الأقليات العرقية. وعلى وجه الخصوص، ما تزال العديد من الحوادث الأمنية ضد الأقليات العرقية وممتلكاتها تشكل مصدر قلق بالغ. وبدافع من هذا الشاغل المشترك، فإننا نشجع السلطات في كوسوفو على العمل بقدر أكبر مع طوائف الأقليات، بما في ذلك صرب كوسوفو، فضلا عن التحقيق في جميع حالات العنف ضدها. ويكتسي التعاون الوثيق بين بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو وشرطة كوسوفو أهمية كبيرة أيضا في هذا الصدد.

في كوسوفو، على التصدي لمسائل التطرف والمقاتلين الأجانب. وتدل الاعتقالات المتعددة التي نفذتها شرطة كوسوفو في ١١ آب/أغسطس و ٢٥ أيلول/سبتمبر على التزامها بمنع مواطني كوسوفو من السفر إلى الخارج للمشاركة في التفاعلات.

ونشجع استمرار التعاون الوثيق بين الشرطة والأجهزة الأمنية في المنطقة على التصدي لتلك المخاطر. والدور الذي تقوم به قيادة الطائفة الإسلامية في كوسوفو والزعماء الدينيين والعلمانيون الآخرون في النأي بأنفسهم وطوائفهم عن التطرف دور إيجابي للغاية.

وفي الختام، تعيد المملكة المتحدة التأكيد على رأيها بأن تقليل تواتر هذه المناقشات قد تأخر عن مواعده، بالنظر إلى التقدم المحرز في كوسوفو خلال السنوات الـ ١٥ الماضية وتحسن العلاقات بين بريشتينا وبلغراد. وبينما يواصل عبء عمل مجلس الأمن الازدياد، فإن المجلس بحاجة إلى التركيز على الحالات والقضايا التي تشكل تهديدا حقيقيا للسلام والأمن الدوليين. ونرى أن كوسوفو ليست واحدة منها. والتواتر الحالي لهذه المناقشات، التي نستمتع خلالها عادة إلى بيانات معتادة إلى حد كبير يكرر فيها أعضاء المجلس مواقفهم الثابتة، لا يمثل في رأينا استخداما مجديا لوقت المجلس.

كما أؤيد الاقتراح المقدم من ممثلين آخرين ومفاده أن الوقت قد حان للنظر في ما إذا كان الأمر يتطلب تقليص تشكيل وولاية بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو للتعبير عن الظروف الراهنة في كوسوفو.

السيد بيرتو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد فريد ظريف، على إحاطته الإعلامية ورئيس وزراء صربيا، السيد فوتشيتش، ورئيس وزراء كوسوفو، السيد تاتشي، على بيانتهما.

نستعرض اليوم الأحداث التي شهدتها عام ٢٠١٤، وهو عام تنفيذ الاتفاق التاريخي الذي تم التوصل إليه في ١٩

تنفيذ الاتفاقات القائمة، فضلا عن مواصلة إحراز التقدم على الصعيد العملي. ونرحب بأن المحادثات التقنية قد واصلت تحقيق بعض التقدم عن طريق عقد الاجتماعات على مستوى العمل، بما في ذلك الإدارة المتكاملة لنقاط العبور، وفيما يتعلق بالاتصالات السلوكية واللاسلكية والطاقة.

بيد أنه من الواضح أن هناك ضرورة إلى استئناف الاجتماعات الرفيعة المستوى فور تشكيل الحكومة الجديدة في كوسوفو. ومن شأن تشكيل حكومة جديدة في كوسوفو أن يعطي زحما جديدا لتنفيذ مخرجات الحوار. ونأمل في إحراز تقدم حاسم نحو هذه الغاية في الدورة التأسيسية لجمعية كوسوفو، التي تتوقع انعقادها في ٨ كانون الأول/ديسمبر.

تلاحظ المملكة المتحدة، مع الشعور بالقلق، استمرار الحوادث بين الأعراق، بما في ذلك زيادة عدد السرقات التي تستهدف طائفة صرب كوسوفو في غرب كوسوفو، والتقارير المتعلقة بأعمال العنف ضد الصرب العائدين وممتلكاتهم. ولا يجوز التسامح مع هذه الحوادث أو التهاون إزاء ضرورة التصدي لها بفعالية، علاوة على مساءلة الجناة. ونشيد بالجهود التي تبذلها سلطات كوسوفو، وخصوصا شرطة كوسوفو، بهدف التصدي لهذه الحوادث فورا. وكما يلاحظ تقرير الأمين العام (S/2014/773) فقد أسهم تدخل الشرطة في الوقت المناسب في ميتروفيتشا في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر لفريق الحشود في أعقاب تعليق مباراة كرة القدم بين ألبانيا وصربيا، في تجنب التصعيد وأعمال العنف المحتملة.

وما زالت المملكة المتحدة تدعم بقوة بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو. ويتعين النظر في الادعاءات المثارة في الصحافة بشأن بعثة الاتحاد الأوروبي. وقد أعلن الممثل السامي عن إجراء تحقيق خارجي مستقل في بعثة الاتحاد الأوروبي، وهو أمر نؤيده تماما.

تشاطر المملكة المتحدة الأمين العام في الترحيب بالعزم المشترك من جانب سلطات كوسوفو، وقيادة الطائفة الإسلامية

تقني بالتأكيد، ولكن من الضروري أن تستعيد حكومتا البلدين الزخم السياسي نحو بدء عملية تطبيع لأن عملية كهذه لن تسير بالدفع الذاتي. ويشمل هذا استمرارهما في مساعي التقارب الأوروبي، وهو موضوع سأعود إليه.

إن كوسوفو لن تكون قادرة على مواجهة المستقبل بهدوء دون تسليط الضوء على ماضيها. وعلى كوسوفو الآن الاضطلاع بالمسؤولية وتيسير إنشاء محكمة لمتابعة أعمال فرقة العمل الخاصة المعنية بالتحقيق. ومرة أخرى، بالنظر إلى خطورة الجرائم المزعومة، فإن التشكيل المتوقع للحكومة واستئناف عمل البرلمان في بريشتينا تطوران ضروريان على صعيد الحالة لا ينبغي، بأي حال من الأحوال، إهمالهما.

وليس لدينا أدنى شك في استعداد أبناء كوسوفو للمشاركة في عملية قانونية، تتناول جميع جوانب الأوقات العصيبة التي مرت بها كوسوفو في أواخر التسعينات من القرن الماضي. ونحن نعول مرة أخرى على الأحزاب السياسية في بريشتينا، التي يجب أن تثبت نضجها وتصميمها، على نحو ما فعلت في الماضي.

لن أتطرق إلى الحوادث التي وقعت في نهاية آب/أغسطس أو إلى عمليات الشرطة في البلد لمواجهة الدعم المحتمل لتنظيم داعش الإرهابي، ولكنني أود فحسب التنويه بما تحلت به قوات الأمن في كوسوفو من مسؤولية في استجابتها الفعالة والمحسوبة. ومن وجهة نظرنا، لا تزال الحالة الأمنية في كوسوفو مستقرة.

ونلاحظ مع الارتياح التقدم المحرز في إدماج رجال الشرطة الصربية السابقين في شرطة كوسوفو، الأمر الذي يدل على التنفيذ الفعال لاتفاق ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣. وإنشاء جمعية للبلدات الصربية تملك سلطة حقيقية دليل آخر على التقدم الذي حثنا الممثل الخاص للأمين العام على السعي من أجل تحقيقه في أوائل هذا العام. والعملتان لا يمكن فصل

نيسان/أبريل ٢٠١٣ بين صربيا وكوسوفو بتيسير من الاتحاد الأوروبي. والواقع أن العام المنقضي لم يشهد سوى القليل من أوجه التقدم الرئيسية، ولكن الحوار بين البلدين استمر مما أتاح إدخال التحسينات التقنية اللازمة لتطبيع العلاقات بينهما. ونود أن نهنئ ونشجع الطرفين على مواصلة مناقشتهما على الرغم من التباطؤ بسبب سياق العملية الانتخابية في كلا البلدين. والحقائق ما زالت تؤكد الآمال التي أثيرت.

يغطي تقرير الأمين العام (S/2014/773) الفترة التالية لانتخابات ٨ حزيران/يونيه في كوسوفو، والتي نود أن نشير إلى أنها جرت بهدوء وفي إطار من الشفافية. وقبل ثلاثة أشهر في هذه القاعة تحديدا (انظر S/PV.7257)، أعربنا عن الأمل في أن يتسنى التوصل إلى حل توفيقى للإسراع بتشكيل حكومة. واليوم، يبدو أن الأحزاب في كوسوفو على وشك تحقيق ذلك أخيرا. فقد تم التوصل إلى اتفاق من حيث المبدأ بين الأحزاب السياسية الرئيسية على اتفاق رسمي لتشكيل حكومة، ونحن نتطلع إلى تعيين مجلس للوزراء بحلول ٨ كانون الأول/ديسمبر، إن أمكن ذلك.

وقد استغرقت هذه العملية وقتا، مما يتطلب المزيد من الاهتمام من جانب المجلس، ولكنها جرت بما يتماشى مع الإجراءات الديمقراطية. واليوم، يبدو أنه أمكن تفادي الأزمة السياسية ونحن نرى في ذلك دليلا على نضج الأحزاب في كوسوفو. وبينما سنواصل مراقبة عملها مستقبلا في بريشتينا بعناية، نؤكد من جديد ثقتنا بها.

إن كوسوفو بحاجة إلى حكومة مستقرة. ووجود حكومة أمر في مصلحة أبناء كوسوفو، بالنظر إلى التحديات الاقتصادية الملحة التي تواجه البلد والتوقعات التي أعرب عنها جميع السكان، بما في ذلك سكان الشمال، من خلال المشاركة في الانتخابات الوطنية بالشكل المناسب. والمجلس أيضا يتوقع ذلك.

وسنواصل إيلاء اهتمام خاص للمسائل الأخرى بخلاف الإصلاحات الداخلية، من قبيل الاستئناف السريع للحوار السياسي بين بلغراد وبريشتينا. وما زال يجري إحراز تقدم

مجلس الأمن (انظر S/PV.7257)، بما في ذلك في البلديات الأربع ذات الأغلبية الصربية في شمال البلد. وتمثل حقيقة إيجابية أخرى في أن صربيا وكوسوفو توصلان عملية تطبيع علاقتهما على المستوى التقني من خلال الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي لحين تشكيل الحكومة الجديدة في كوسوفو في أعقاب الانتخابات التي جرت في ٨ حزيران/يونيه.

ونشجع أولئك المنتخبين حديثا على تهيئة الظروف المواتية في أقرب وقت ممكن لاستئناف الحوار الرفيع المستوى بتيسير من الاتحاد الأوروبي. والتقدم الذي أحرز مؤخرا في المحادثات بين الحزبين الحاصلين على أعلى الأصوات في الانتخابات يجعلنا نأمل في تشكيل حكومة تدعمها أغلبية مستقرة في البرلمان في وقت قريب. ومن مسؤولية أولئك المنتخبين حديثا إبداء روح توافقية وإعطاء الأولوية للمصلحة الوطنية واحترام دستور كوسوفو فوق وقبل أي اعتبارات أخرى.

وترحب لكسمبرغ بالخطوات الهامة التي اتخذتها شرطة كوسوفو وأجهزتها الأمنية للإسهام في مكافحة المشكلة العالمية المتمثلة في التطرف المقترن بالعنف. وأنا أتكلم على وجه الخصوص عن التدابير المتخذة لمنع مواطني كوسوفو من المشاركة في صراعات في الخارج. ونشجع البرلمان الجديد على جعل اعتماد مشروع قانون يحظر مشاركة الكوسوفيين في الصراعات المسلحة خارج كوسوفو واحدة من أولوياته.

وتشمل الأولويات الأخرى التي تنتظر أولئك المنتخبين حديثا، بالإضافة إلى ميزانية عام ٢٠١٥، إنشاء محكمة متخصصة لمتابعة أعمال فرقة العمل الخاصة المعنية بالتحقيق التابعة لبعثة لاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو بشأن الادعاءات الواردة في تقرير ديك ماري. والمحكمة ستحاكم مرتكبي أي جرائم مع السماح في الوقت نفسه للأشخاص المتهمين خطأ بإثبات براءتهم.

وفي ما يتعلق ببعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، وبالنظر إلى أن بعض الوفود أشارت

إحدهما عن الأخرى وستفيدان في تعزيز ثقة السكان المحليين في الإطار المؤسسي لكوسوفو. ونأمل في أن نرى سريعا تقدما على هذه الجبهة كذلك.

وأخيرا، نشجع الطرفين على كفالة احترام حقوق الأشخاص المنتمين إلى الأقليات. ولا يزال انخفاض عدد اللاجئين العائدين إلى كوسوفو أمرا يثير القلق. واستعادة الثقة المتبادلة بين الطوائف لا يزال السبيل الوحيد لتمكين كوسوفو وصربيا من فتح فصل جديد في تاريخهما.

أختمت بياني بالثناء على التقدم المشترك الذي أحرزته كوسوفو وصربيا باتجاه الاتحاد الأوروبي. فقد اتخذت خطوات هامة. وأجرت صربيا تغييرات مؤسسية كبيرة، ونحن نرحب بالجهود التي بذلت بالفعل. فالعملية التقنية المتعلقة بمفاوضات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، التي أطلقت رسميا في ٢١ كانون الثاني/يناير، لا تزال مستمرة. ونأمل الآن أن يجري الاعتراف بالجهود التي تبذلها صربيا وأن يتسنى بدء الجولة الأولى من المفاوضات قريبا.

وقد رحبت المفوضية الأوروبية، بدورها، بالتزام بريشتينا بإبرام اتفاق لتحقيق الاستقرار والانتساب، والذي نأمل أن يتم الانتهاء منه قريبا. ومن الأهمية بمكان أن يحرز الجانبان تقدما بالتوازي، وذلك لتجنب أن يؤدي أي تأخير لأحدهما إلى إبطاء تقدم الجانب الآخر.

السيد مايس (لكسمبرغ) (تكلم بالفرنسية): أود أنا أيضا أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، السيد فريد ظريف، على إحاطته الإعلامية. وأرحب بدولة السيد ألكسندر فوتشيتش، رئيس وزراء صربيا، ودولة السيد هاشم تاتشي، رئيس وزراء كوسوفو، وأشكرهما على إسهاماتهما.

نرحب بأن الحالة الأمنية في كوسوفو ظلت هادئة ومستقرة خلال الفترة التي انقضت منذ آخر مناقشة لنا في

لتحقيق المصالحة بين بلديهما وتقريبهما من الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. ويمكن لكوسوفو وصربيا أن يستمرا في التعويل على الدعم الفعال من لكسمبرغ بغية تحقيق مستقبلهما الأوروبي.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود الآن أن أدلي ببيان بصفتي ممثل تشاد.

باديء ذي بدء، أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد فريد ظريف، على إحاطته الإعلامية. كما أود أن أرحب بالسيد أليكسندر فوتشيتش، رئيس وزراء صربيا، والسيد هاشم تاتشي، رئيس وزراء كوسوفو، وأن أشكرهما على بيانتهما.

إن تقرير الأمين العام عن أنشطة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2014/773) يصف حالة سياسية متوترة ومأزقا مؤسسيا يشكل تحديا للعملية الديمقراطية في كوسوفو. ونلاحظ بقلق بأن كوسوفو لم تقم بعد بتشكيل حكومة جديدة طيلة الأشهر الخمسة التي أعقبت انتخابات ٨ حزيران/يونيه المبكرة التي جرت ضمن إطار قانوني موحد. كما أن الأزمة التي تسبب فيها البحث عن توازن القوى لم تجد طريقها إلى الحل، على الرغم من إحالة المسألة إلى المحكمة الدستورية. وعلاوة على ذلك، نظمت كوسوفو انتخابات بلدية في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر، جرت، وفقا للمراقبين الدوليين، على نحو مناسب، ما عدا في الشمال، في ميتروفيتشا الشمالية، التي أفادت التقارير عن وقوع أعمال العنف وتدنٍ نسبة المشاركة فيها.

ونعتقد أن هذا التوتر السياسي المتواصل والفراغ المؤسسي يمكن أن يفاقم حالة اقتصادية عصبية للغاية أصلا. وتناشد تشاد الأطراف الفاعلة السياسية في كوسوفو الدخول في حوار لإيجاد مخرج من المأزق والسماح بتشكيل الحكومة، وبالتالي، المحافظة على التماسك الهش في البلد. وعلى نفس المنوال، تشجع تشاد السلطات على مواصلة الحوار الذي ييسره الاتحاد

إلى الادعاءات المتعلقة بفساد قضاة البعثة، أود أن أشدد على أننا نثق ثقة كاملة في قدرة السيد جون بول جاكوي، الخبير المستقل الذي عينته الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي فيديريكا موغيريني في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر على تسليط الضوء على هذه الادعاءات.

وهذه الادعاءات ينبغي ألا تستخدم لتقويض الدور الذي ما زالت تقوم به بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو بغية تعزيز سيادة القانون في كوسوفو.

وينبغي أن يعقب التشكيل الوشيك للحكومة الجديدة في كوسوفو الاستئناف الفوري للحوار الرفيع المستوى الذي ييسره الاتحاد الأوروبي بغية كفاءة التنفيذ الكامل للاتفاق التاريخي المبرم في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣. وينبغي إيلاء اهتمام خاص في هذا الصدد لمسألتين: إنشاء جماعة/رابطة البلديات ذات الأغلبية الصربية، والتفكيك التام للهياكل الموازية، لا سيما الهياكل الأمنية.

إن عملية تطبيع العلاقات بين بلغراد وبريشتينا تحت إشراف الاتحاد الأوروبي قد غير تغييرا دائما طبيعة العلاقات بين صربيا وكوسوفو. وبصورة تدريجية، بينما يجرز البلدان التقدم على طريق الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، فإن مشاركة الأمم المتحدة في الميدان ستصير أقل أهمية. ونشجع الأمم المتحدة على تكييف وجودها مع ضرورة تحقيق استقرار الحالة في كوسوفو استقرارا دائما، مثلما فعل الاتحاد الأوروبي، في جملة أمور، عن طريق إعادة تشكيل بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو. وسيكون من المستصوب استعراض دورة تقارير مجلس الأمن وجلساته المكرسة لبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو.

وفي الختام، بينما تقترب ولاية مجلس الأمن من نهايتها، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشجع مرة أخرى قادة صربيا وكوسوفو على إبداء ما يلزم من إرادة وشجاعة سياسيتين

الأوروبي، وفقا لاتفاق ١٩ نيسان/أبريل بشأن تطبيع العلاقات بين بلغراد وبريشتينا.

وتتني تشاد على بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وتشجعها على الوفاء بولايتها، مُجددَةً الإعراب على نحو خاص عن دعمها للعمل المتعلق بالأشخاص المختفين والمشردين. ووفقا للمفوض السامي للاجئين، لا يزال هناك أكثر من ١٧ ٢٠٠ من الأشخاص المشردين داخليا في كوسوفو. ونحيط علما بما أحرزَ من تقدم بشأن مسألة العودة وتحديد الهوية فضلا عن تحسين فرص حصول السكان من طوائف الأقليات على العمالة في مؤسسات القطاع العام في كوسوفو.

وأخيرا، نود أن نذكر بأن الأولوية القصوى للبعثة ما زالت هي تعزيز الأمن والاستقرار واحترام حقوق الإنسان في كوسوفو والمنطقة. وفي هذا الصدد، نرحب بالتعاون المثمر بين منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وقوة كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو بغية مواصلة جهودها من أجل إحلال السلام وتحقيق الاستقرار والتنمية في كوسوفو.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمتي. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٢٥.

وفيما يتعلق بالقضاء، تحيط تشاد علما أيضا بما أحرز من تقدم بشأن مسألة جرائم الحرب، ومكافحة الجريمة المنظمة والفساد، والاتجار بالبشر، وحقوق الملكية، وبناء قدرات المؤسسات في قطاع العدالة. وندعو سلطات كوسوفو إلى